



32101 022108169

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

12 2 18/27/00
GAE 60011365

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْغَنِيِّ الْمُسْتَعِزِّ
الْمَلِكِ الْحَمِيدِ الْمَلِكِ الْغَنِيِّ الْمُسْتَعِزِّ

تَصْنِيفُ
الْمُحَدَّثِ الْخَيْرِ وَالْعَلَّامَةِ الْكَبِيرِ
الْشَيْخِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ أَبِي الْعَصْفُورِ
الْبَحْرَلِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٦

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
الْوَلَدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْعَصْفُورُ الْبَحْرَلِيُّ

إِحْيَاءُ الْأَحْيَاءِ
لِعُلَمَاءِ الْبَحْرَيْنِ وَالْقَطِيفِ وَالْأَحْسَاءِ



الزبدة المسائل الجبهانية

التي سألها السيد عبد الله البدرى البحراني

تصنيف
المحدث الخير والعلامة الكبير
الشيخ يوسف بن محمد بن
أبراهيم العصفور
البحراني

المتوفى سنة ١١٨٦
حقيقه وعلق عليه
الشيخ محمد بن محمد بن خلف بن محمد
العصفور البحراني
إحياء الأحياء

لعلماء البحرين والقطيف والأحساء

الطبعة الأولى

سنة ١٤٠٦ هـ

على نفقة فضيلة الشيخ أحمد بن الشيخ خلف
 العصفور البحراني وأدام الله تعالى
 محمد بن الزناد الحنف

رسم الكتاب: أجوبة المسائل البهائية
 المصنف: الشيخ يوسف العصفور البحراني
 المحقق: أبو أحمد بن أحمد العصفور البحراني
 المطبعة: المعمورة علمية قم المقدسة
 القيمة: طبع منه ٢٠٠٠

إحياء الأحياء

لعلماء البحرين والقطيف والإحساء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالرُّسُلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ
الْمَعْصُومِينَ وَاللَّعْنَةُ الدَّائِمَةُ عَلَى
أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ مِنَ الْآنَ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ آمِينَ

❖ تمهید

❖ تقدیم

❖ تحقیق

تمهيد

لما اقتضت العناية الربانية والمشيئة الالهية للعوز والنفور الى
تحصيل العلوم الدينية المقدسة، واجهت نقاط لا تنهى الى نتيجة، وأمور
لا تنسى على قاعدة، فقيت على هذا الحالة من غير اطراء اى وسيلة ، لان
نحرجى من هذه المعضلة . . | ؟

وبعدها من الله على بالتعرف على عالم المحفوظات لعلمائنا الابرار
(رضوان الله عليهم) فى المكتبات العامة خصوصاً «مكتبة آية الله العظمى
المرعشى المحمى دام طله» والمكتبة الرضوية «استان قدس رضوى»
و قرأت فى كثير من المشاورات كلمة «احياء التراث» فاعترضتسى
الافكار الحاطمة والطرات العابرة بان أحصى ذلك بالعلماء العاملين
والافاضل المحدثين والمتبحرين الماهرين ، جعلنا كلمة معبرة عنهم
بـ«الاحياء» الواقعيين لا كسائر الناس مبتين فصار عندنا «احياء الاحياء».. ١
ثم ان هذه الصفة تعم كثيراً من أولئك المحدثين والاساطين
الماضين فحاولت شق الطريق مقتصرأ على المواضع التى تركت فى
ساحة الاحراج والنشر والتحقيق، فاختصرنا على علماء البحرين والقطيف
والاحساء لعلى اوفى باغلبهم، فجتمعت لدينا «احياء الاحياء لعلماء البحرين

والقطيف والاحساء ! لاني لم أحد من يحصيه هذا الخائب المنروك
من المتصدين للامر في هذا الميدان، فانهم اقتصروا على موارد الكد...
زاعمين بذلك الكرم والكمال ! ! ! الاما خرج من وصمهم . أصحاب
الاكرام والاجلال .

تقلدت صفة التحقيق وليست دراعاً عتيق، وحاولت جمع مصادر
التدقيق، وعندها دست تلك الديار لعللى أصل الى نهاية الطريق، والهداية
الى حيث السحيق ، بعد ما حلت أنواب النقاء وقرعت ابواب اللقاء ،
وتلدزت في طلب ذلك المحاح آخر مطاف حروح الارواح .. ! ؟
وقمت بجمع وتصوير الكتب العزيزة ، من نائس الاندرو حقائق
الاجار ومحاسن الابرار . . .

واليك هذه «الرسالة» من بينها، مقدماً لها على احوالها : لما خرج
فيها من الكتاب استحارثها «ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبيات» ! ؟ !
آية ٣٣ سورة عاقر .

فتوكلت على الله الذي لا يصيح ودائع ولا يحيب سائله .



تقديم

طال جدال علمائنا الابدال ، وكثر في عرصات بحوثهم القيل والقال ، وعرف في مصنفاتهم بيان الدليل والاستدلال في مسألة رجوع العوام الى العلماء . . . ١ ٢ ١

لا يحصى على من تتبع الآثار، وأمن الطوفى الاحار ان لكل أهل ممة رؤساء يرجعون اليهم في الاحكام الشرعية المستلثة، كما أن أهل الحرف والصنائع كذلك اذا أشكلت عليهم الامور فانهم يرجعون الى علمائهم بالصفتو عرفانهم بالحرمة، واليهود مثلا يرجعون الى أحبارهم، والصارى الى رهبانهم، والمسلمون الى علمائهم .. ١٢

وعلى هذا يستبان : أن المقصود من « العلماء » هم الائمة (عليهم السلام) : لأن المحدثين المتسعين لا يقولون بالرجوع الحقيقى والواقعى لغيرهم (عليهم السلام)، وإنما الرجوع للرواة واصحاب العلم والفصيلة من قبيل الوسائط الصمنية المقدمة . . ١ ٢

ودليله مسلم لانراوع ونظيره موجود عند ذوى الاطلاع : على انه يجب الرجوع الى الفقيمولو بواسطة أو وسائط فالأخذ عن الآخذ عن الفقيه لا يسمى مقلداً للمقلد بل مقلداً للفقيه ... ولنا هنا ان نقول ايضاً : ان الاخذ

عن الفقيه ليس مقلداً للفقيه وإنما هو مقلد للمعصوم عليه السلام وكذلك عيه الراوى. لأنهم يقولون ان جميع ما عند الفقيه يجب ان يكون صادراً عن الامام المعصوم عليه السلام ..

وأنهم يرجعون على الجميع الرجوع الى المعصوم عليه السلام؛ في الواقع والتعيسى ، والعمل بإحارته وتنوع أقواله من الناقلين عنه على السواء والراوين حديثه من الاموات ولاحياء، فحين عندما ترجع الى قول الفقيه الراوى ففهمهم عليهم السلام إنما رجعت لهم عليهم السلام، كما هو واضح عند ذوى الافهام بدليل عدم وجوب الاصعاء والاصباغ الى من يقول عن غير الكتب ولسة، لان الامر بالاصعاء حاء لهم وفيهم عليهم السلام لا غير، فما حرج من دليل غير هذا فلا وجوب هالك بالاصعاء له ولفول به ، لانه حرج عن غير السلوك الاصطلاحي وكن من باب الاصعاء الى الاعرابى . ١٩١ سواء ابتنى على قاعدة وبرهان أولم يكن كذلك ، فالامر سواء عند ذوى الادهان لما فى المسائل الشرعية من التوقيف بهم عليهم السلام والحدود حولهم فى ملغظ الكلام، كما هو شأن علمائنا لعلام، خصوصاً من قرب لعهدهم عليهم السلام .

هذا نظير مقالهم (رسوان الله عليهم) أمادليلها: فما جاء فى الكافى (١) من صادقهم عليهم السلام : انظروا الى من كان معكم قد روى حديثنا ونظر فى حلالنا وحرامنا، وعرف احكامنا فارصوانه حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً، فاذا حكم بحكمنا فلم يقل منه فاما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشك بالله « الحديث » .

(١) الكافى ج ١ الاصول ص ٦٧، التهذيب ح ٦ ص ٣٠١ الحديث

٥٢ ، الفقيه ح ٣ ص ٥ ، الفروع ج ٧ ص ٢١٢ ، الاحتجاج ص ١٩٢ .

وفيه أيضاً بسنده عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : يغدو الناس على ثلاث أصناف : عالم ، ومنعلم وعناء ، فحن العلماء ، وشيعتنا المتعلمون وصائر الناس عناء (١) .

وأيضاً بسنده عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ترد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولاسته فنظر فيها ؟ فقال : لا ، إنما أنك ان أصبت لم تؤخر ، وإن أخطأت كذبت على الله . (٢) .

وبالاسناد عن محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ليس عند أحد من الناس حق ولا صواب ، ولا أحد من الناس يقضي بقضاء حق إلا أحرح من عندما أهل البيت ، وإذا تشعبت بهم الأمور كان الخطأ منهم (٣) « الحديث » وفي حديث آخر عنه عليه السلام : كل ما لم يحرح من هذا البيت فهو باطل (٤) .

وعنه أيضاً عليه السلام أنه قال : من دان الله بغير سماع من صادق ألزمه الله التيه يوم القيامة (٥) .

وجاء في تفسير هرات الكوفي عن الحسين أنه سأل جعفر بن محمد عليه السلام عن قول الله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»

(١) الكافي الاصول ج ١ ص ٣٤ الحديث ٢ المحاسن للبرقي ص ٢١٥ الحديث ٩٩ .

(٢) الكافي الاصول ج ١ ص ٥٦ الحديث ١١ ، .

(٣) الكافي الاصول ج ١ ص ٣٩٩ الحديث ١ .

(٤) بصائر الدرجات ص ٥١١ .

(٥) بصائر الدرجات ص ١٣ الحديث الاول .

قال : أولى العفة والعلم ، قلنا : أحاص أم عام ؟ قال : بل خاص لنا (٢) .
وفي تحف العقول عن الامير عليه السلام أنه قال لكميل بن ريد في وصيته
له : يا كميل لا تأخذ الاعشا تكن من (٢) .

وما ورد من التوقيع بخط مولانا صاحب الرمان عليه السلام : أما الحوادث
الواقعة فارجموها بها في رواية حديثنا ، فانهم ححنى عليكم وأنا حجة الله (٣)
والذي يقتضى التحقيق في هذه المسألة : هو ان اتاع العالم حقا
في حياته فكيف يكون باطلا بعد مماته ، والتأييد الصادر منهم عليهم السلام : حلال
محمد حلال الى يوم القيامة وحرامه حرام الى يوم القيامة ، فلا يكون دونه
ولا يبعث غيره ، فالحق لا يتغير بتغير الرمان ولا يتبدل بتبدل الايام ولا يتم
حيث كمل بالتمام والكمال .. ! وما صدر من علمائنا (رضوان الله عليهم)
بالمخالفة الصريحة لهذا الحديث الصحيح المتواتر عند جمهور المسلمين
انما هو مبتنى على قواعد الاحتياط العبرموفقا لاجار سادات العباد عليهم السلام
لذا لم تكن على نهج السداد ولا على وفق المقادير .. ! فان القول بعدم
الجواز يارد دون الاعتدال حالي عن الاستدلال بكلام ذوي الاجلال عليهم السلام
ثم انك لو ألفت السمع وشهدت ما حرر في هذه الرسالة ، وخلعت
عنك قيود عبرك ، ونظرت بعين الانصاف ، وجانبت الاعتساف لعرفت
داير أمرك ، وبكفيك ما حرر في هذه «المقدمة» عن كل باب وبغيتك عن
كل سؤال وجواب ، ومن الله التوفيق في الصدد والمآب ! .

(١) تفسيره ، طبع السجف ص ٢٨ من ١٢ .

(٢) تحف العقول ص ١٧١ من ١٦ .

(٣) اكمال الدين واتمام النعمة ص ٢٦٦ الحديث ٣ ، العيبة ص

١٩٨ ، الاحتجاج طبع النجف ص ١٦٣ .

تحقيق

ان عادة المحققين لكسب الفقه وما يتعلق بها وما يكون في محورها لا يبدلون العناية لثامة في المراجعة والصط في تخريج مصادر الكتاب ومستدر كانه ومستداته ، مع ان الواجب في هذا المجال التركيز دون غيره من العلوم والموس التي قد بدلوا فيها مريد من التنقيب ، وأطالوا بذلك الكلمات وأنقلوا بها العبارات ١٩٠٠

والذي قد أحصاه «كتائب هدا» هو ان جميع ما يوجد فيه من اشارة أو ذكر عبارة الا وقد أرجعها لمصدرها ، وعلقا عليها شاهدا ساعين في ذلك اعطاء الكتاب العاية والرعاية في التحقيق والصيانة في التعليق . .

وقد زدنا فيه كلمة «مسألة» تصديراً وعنواناً للمطلب .

وجعلنا ما يوجد بين قوسين مكوفين هكذا [] لاصلاح وقع مع المراجعة ، أو سياق العبارة .

وما كان بين هلالين هكذا () لاسماء الرواة والعلماء وكتبهم .
يسرنا في هذه الطبعة «الاولى» ان نسجل بيد الاحلاص والامتنان للقراء الكرام ، وحجج الاسلام ، والمحققين العظام ، ان يخففوا عنا محاملهم ويتفضلوا علينا بمصانحهم ، بما أوجته لهم ضائرتهم ، لهم عن ذلك رضاء الرحمن ، وغمران الملك العلام .

واقفه هو الهادي لما فيه الصلاح والسداد .

أبو أحمد بن أحمد آل عصفور البهراني

ولا يمكن إلا أن يكون هذا الصوم الإبراهيمي وهو هيئة لا شك في ذلك ولا شك في ذلك ولا شك في ذلك
 الصوم على وجهه لا شك في ذلك كما أشرف الله عليه وحده لا شك في ذلك ولا شك في ذلك ولا شك في ذلك
 أودع في الحكم بوجوده حتى موقوف على دليل الواضح من هذا هو التعليل
 في هذا حكم الشرع والله العالم بهذا الأمر الطاهر المحرم
 من كتابه المحرم إلى الله تعالى في حكمه لا شك في ذلك
 وفق أسس وأحكامه والقدر الذي
 حاشاه وتلقاه أسسها
 كذا سمع وشهدت في الخارج
 في هذا الأمر
 بهيمة الكائن
 شهر

حيث أن التسمية من التسمية السابعة والسبعين بعد إسمائه والألف من ألفه في السنة على ما حرره في أصل الصلوة والسلام
 والتسمية في الأصل في التسمية السابعة والسبعين بعد إسمائه والألف من ألفه في السنة على ما حرره في أصل الصلوة والسلام
 وأما التسمية في السنة السابعة والسبعين بعد إسمائه والألف من ألفه في السنة على ما حرره في أصل الصلوة والسلام
 التسمية في السنة السابعة والسبعين بعد إسمائه والألف من ألفه في السنة على ما حرره في أصل الصلوة والسلام
 عليهم من رتبة حوزة وإسماء حامداً معصياً سلباً مستحقين آمين رب العالمين



((نموذج من خط المصنف (قده))

أجوبة المسائل الهندسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وله نستعين

لث الحمد يا من تردت علينا لآؤه فلا يحيط بها لعدو تو توت
لدينا بماؤه ولا يهتة لها ولا حد - والصلاة على قطب الرسالة بل الجوهر
الفردي محمد وآله ، الهالك من ابحار عنهم وصدا .

أما بعد : فيقول العبير المنعش الى العيص الاقدس السحاني
يوسف بن أحمد بن ابراهيم الحرامي بصره الله تعالى بعبوب نفسه
وجعل مستغله خيراً من أمه ، قد وردت على بعض المسائل من عليجات
عمدة السادة الفضلاء الاشراف وريدة الاجلاء المتعربين من درجة
(عند المسافر) أحيى عقد الموحدة الايمانية ، وحلتي بصدق المصادقات
الموالية لمسلمين بربال الفصل والتقوى ، وهاير بالخط الوافر منه
والمصيب [الأقرب الاوفى] الصغى : مولانا السيد محمد بن السيد علوي
- لا زالت وقاته معمورة بالبرصات الربانية ، ودائه معمورة بالتوفيقات
لسبحانية .

طالباً سلمه الله تعالى ما [عند ملخصه] فيها من البيان والترجيح
ومما وصل اليه فهمه لغرض من التحقيق فيها والتفصيل وحيث كان أمره
(دامت سلامته) واجب الامثال على كل حال ، واجبته (ريفت كرامته)
من أفضل الاعمال عند ذي الجلال .

بادرت الى ذلك مع ما في النال من الاستعداد بعوائق الاشغال
وتركم أمواج الهموم التي يصيق عن شرها ميدان المقال مزبلاً كل
مسألة على حلها بالجواب [معرضاً] لها بما يرفع عنها نقاب الحماء
والارتباب ماثلاً من الحضرة القدسية الاعانة والامداد والهداية الى سبيل
الرشد والساداد .



مسألة

قال . أدام الله فضاله ، وكثر في العرقه الماحية أمثاله :-
ما يقول شيخنا ومولانا دام طله العالي بمحمد وآله خيرة لعنالي
صلى الله عليهم صلاه دائمة بدوام الايام والليالي .
في أن الادان والاقامة مستحبان مطلقاً أم لا . . ؟ أو في بعض
الصلوات ، أو في الجمعة واجان ؟

الجواب

ومنه سبحانه التوفيق للصواب - أن الظاهر من ملاحظة الجمع
بين الاحبار لواردة في هذا المصنوع: هو استحباب الادان مطلقاً ..! وأما
الاقامة فالمحكم فيها لا يحسن من الاشكال . . !

لنا على الاول لاحبار الدالة على أن من صلى بأذان واقامة صلى
حلقه صغان من الملائكة - ومن صلى بأقامة بدون أدان صلى حلقه صف
واحد (١) وهي مستبصه دالة بطلاقها على صحة الصلاة مفرداً بدون
(١) من الاحبار الدالة على ذلك: عن يحيى الحلبي عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : اذا أنت في الارض فلاة واقمت صلى حلقك صغان من *

أذن لاى صلاة كانت .

ومثلها يضاً جملة من لاجار داله على اجراء الإقامة وحدها
لمن صلى فى بيته : منها (صحيحة الحديث) (٢) وعبرها . وهى شامله
باطلاقها لجملة امرئص .

وحينئذ . فما ورد من أنه لاند فى الصبح والمغرب من الأذن
مثل (مؤنقة سماعة وصحبة بن مسان) (٣) وعبرها بضاً محمول على

* للملائكة وان لم تؤذن صلى خلفك صف واحد . وحاء أبضاً عن
محمد بن مسلم مثله - وعن العباس بن هلال عن أبى الحسن الرضا
عليه السلام قال : من أذن وأقام صلى حقه صفان من الملائكة ، وان أقام بعير
أذان صلى عن يمينه واحد وعن شماله واحد . . ثم قال : اعتم الصغين
- وهى بعضهما قد سأله الراوى : وكم مقدار كل صف ؟ فقال صلى الله عليه وآله
ما بين المشرق والمغرب - وأكثره ما بين السماء والأرض . وهى بعضها :
لا يرى طرفيها . وعن أبى ذر عن رسول الله صلى الله عليه وآله فى وصيته له قال : أن
ربك لباهى ثلاثة نفر . - رجل يصبح فى أرض فراء فيؤذن ثم يقيم ثم
يصلّى فيقول ربك للملائكة انظروا الى عدى يصلّى ولا يراه غيرى فيمرل
سعون ألف ملك يصلّون وراءه ويستمعرون له الى العدا . الاول فى
التهديب وثنى فى المقبة والثالث فى الكهف والآخرفى المجالس
وآواب الاعمال - ذكر فى بابه - .

(٢) وهى عن أبى عبد الله عن أبى بصير : أنه كان اذا صلى وحده
فى البيت أقام إقامة ولم يؤذن .

(٣) أما مؤنقة سماعة وهى عن أبى عبد الله عليه السلام قال : لا تصل العداة *

ريدة تأكيد لاستصحاب ، وبين الافصلية فيها زيادة على سائر الفرائض .
 ويريد ذلك ياباً (صحيحة عمر بن يزيد) قال : سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن اقامه بغير الادان في المغرب فقال : ليس به بأس وما أحب
 أن يعتاد (٤) .

وهذه الرواية أبصاً دالة بطلانها على جوار ترك الادان في المغرب
 جماعة كتب أو فرادى . ادلاشارة فيها فصلا عن التصريح - بكون تلك
 الصلاة فرادى .

وأظهر منها دلالة في ذلك مرواه (الحميري في قرب الاساد)
 في لصحيح عن (عيسى بن رباب) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت تحصر
 للصلاه ونحن مجتمعون في مكان واحد اتحرب اقامة بغير أدان قل نعم (٥)
 ومرواه (الشيخ) (٦) عن (الحسن بن رباب) قال : قال أبو عبد الله
 عليه السلام اذا كان لقوم لا ينتظرون أحداً اكنموا باقامة واحدة .

وبذلك يظهر الجواب عما استدل به بعض الاصحاب على وجوب

* و للمغرب الأمان و اقامه - و رخص في سائر الصلوات بالادان والادان
 أفضل . في التهذيب .

وأما صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تجدك في
 الصلاة اقامة واحدة الا للعداة والمغرب . في التهذيب .

(٤) في التهذيب ج ١ ص ١٢٨ .

(٥) في قرب الاساد ص ٧٦ - طبع الهجري - .

(٦) في التهذيب ج ١ ص ١٢٨ .

الاذان في الجماعه من رواية (ابى بصير) عن أحدهما عليه السلام قل سأنته ايجرى
 اذان واحد.. ؟ قل : ان صليت جماعة لم يجر الاذان واقامة وان كنت
 وحدك تدار أمرأ تخاف ان يفوتك يجريك قامة الا العجر والمغرب .
 الحديث (٧) .

ومقتضى الجمع بين الاخبار حمل هذه على تأكيد الاستحباب
 ويريد ما ذكرناه تأكيداً ما رووه (كتاب الفقه الرضوي) حيث قال عليه السلام
 بعد ان عد فصول كل من الاذان والاقامة قل والاذان والاقامة من ليس
 اللازمة وليستا بفريضة (٨) .

هذا ليس الى الاذان - وأما الاقامة فلم أف على شيء من الاخبار
 بعد التشع بام على ما يقتضى سقوطها في شيء من الفرائض ، بل الاخبار
 كلها متفقة على ذكرها ، ولا على التصريح فيها بوجوب أو استحباب سوى
 ما في (كتاب الفقه الرضوي) .

فالحكم فيها لا يخلو من اشكال (٩) والله لعالم بحقيقة الحال .

(٧) الكافي الفروع ج ١ - ص ٨٣ - .

(٨) بحثت في المسحة الموجودة في مكانه (آية الله العظمى المرعشي
 النجفي دام مجده) فلم أف على هذا الحديث واضح المسحة الموجودة
 ناقصة والله العالم .

(٩) بناء الاشكال في الحكم : لان اكثر الروايات قد فرق بين
 الاذان والاقامة في مواضع ... منها جوار الاذان بغير طهر وعدم حوار ذلك
 في الاقامة ... ومها حرمة الكلام في الاقامة وعدم حرمة في الاذان وترتيب *

✽ لاعادة على ذلك... ومها وجوب الاستقبال في الاقامة وعدمه في الاذان... ومها ان يؤذن وهو راكعاً أو قاعداً أو ماشياً وعدم صيرورة ذلك في الاقامة . جاء بذلك الروايات الكثيرة المستتبعة .

منها : عن زرارة عن ابي حمزة عليه السلام أنه قال تؤذن وأنت على غير وضوء في ثوب واحد قائماً أو قاعداً وإيما توجهت ولكن إذا أقمت على وضوء منهيّاً للصلاة - العفة - .

ومها : عن محمد بن مسلم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تتكلم إذا أقمت الصلاة فانك إذا تكلمت عدت الاقامة - التهذيب .

ومها . عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام يؤذن الرجل وهو قاعد ؟ قال نعم ولا يقيم الا وهو قائم - التهذيب .

هذا من باب الفرق بين الاذان والاقامة - أما نشأ الاشكال من صيرورة الحكم بالوجوب : لان جميع ذلك من الروايات ليس صريح بالوجوب وانما اصلية الاقامة وتشديد الاستحباب فيها .

ولا يحمى ما فيه - من ترتب الاعادة وجعلها جزء من اجزاء الصلاة و يترتب عليها ما يترتب في الصلاة .

كما في روايه الشيباني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا أقمت فأقم مترسلاً فانك في الصلاة - التهذيب ح ١ ص ٢١٦ و ١٢٩ .

فتعين الاحتياط فيها - ووجوبها - كما قالها شيخنا في (السداد) وهي افضل من الاذان لاطلاق جزء الصلاة عليها ولو جوبها «دونه» على كل حال هو أكمل على الاطلاق .

مسألة

قال دام فصله ويريد نبهه : هل القرية كافية في جميع لعبادات
أم لا ... ؟ .

الجواب

وهو لنفقه في كل باب نالم بعثر على دليل يدل على قصد أمر زائد
وراء قصد القرية والأحلاص في جميع العبادات ، والناس في سعة
ما لم يعلموا .

وقد اعترف بذلك أيضاً جملة من اصحابنا (رضوان الله عليهم) .
ومن أوجب زيادة على ذلك لم يستند فيه إلى نص وبرهان من السنة النبوية
أو القرآن .. ! وأما علله بوجوه اعتبارية واحتراعات عقلية لاتصلح أن
تكون مؤسسة للأحكام الشرعية .. 1 .

نعم لو كان الفعل المستغرق في دمة المكلف مما له أنواع يقع بحسبها
واجتمعت تلك الأنواع في الذمة . فلا بد [من] إيقاع أحدها على الخصوص
من قصد رائد على مجرد إيقاع الفعل قرية له سبحانه - مثلاً الصلاة لما
كانت يقع على وجه الأداء ثارة وعلى وجه القضاء أخرى ، فلو اشتملت

دَمَةُ الْمَكْلَفِ يَطْهَرُ أَدَاءً وَأُخْرَى نَصَاءً وَقُلْنَا بِالْمَوَاسِعَةِ (١٠) فِي الْقَصْدِ
فَبِهِ يَحِبُّ عَلَيْهِ قَصْدُ لَدَاءِ الْإِزْدَاقِ صَاحِبَةُ الْوَقْتِ ، وَالْإِقْصَادُ الْقَصْدُ
أَنْ أَرَادَ إِيقَاعُ الْعَائِتَةِ .

وَبِالْجَعْلَةِ فَبِهِ مَنِ كَانَ الْعَمَلُ الْمَرَادِ إِيقَاعَهُ مَعِيًا فِي الْوَقْعِ ذَاتُ وَصْفَةٍ
كَفَى إِيقَاعَهُ بِقَصْدِ الْفَرْقَةِ ، وَنَلَمْ يَسْمَعْ فِي بَصَرِ لِمَكْلَفٍ ، وَلَا يَأْسُ بِالْإِشَارَةِ
هَبَ لِي تَحْقِيقَ حَرَرِهِ فِي بَعْضِ فَوَائِدِنَا تَعْلُقُ بِأَصْلِ الْبَيْتِ وَيَدِينُ بِهَا
مِنْ قَبِيلِ الْأُمُورِ الْعَطْرِيَةِ الْحَبِيبَةِ الَّتِي لَا تَنْجَحُ إِلَى مَرِيدٍ تَكْلَفُ بِبُكْنِيَةِ
وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ حَاجِجًا عَنِ الْجَوَابِ إِلَّا أَنَّهُ مِمَّا لَهُ مَرِيدٌ يَقَعُ عِنْدَ أَوْلَى
الْأَلْيَابِ فِي هَذِهِ الْبَابِ ، وَمِمَّا يَسْمَعَانِ عَلَى تَحْلُصِ مَنْ شَرَّكَ الْوَسْوَاسِ
الْحَسَنِ ، وَالْحُرُوحِ مِنْ حَبِيرِهِ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَلَا تَنْسَ .

فَقَوْلُ : نَا لَمْ يَقَعْ فِي أَصْلِ الْبَيْتِ فِي هَذَا الْمَقَامِ عَلَى ذِكْرِ لَهَا
فِي أَجْبَارِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِنِ وَلَا فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ
قَدَمَاءِ عَسَائِدِ الْأَعْلَامِ فَصَلَا عَمَّا يَشْرَتُ عَلَيْهِمَا مِنَ الْفُرُوعِ وَالْأَحْكَامِ ، وَأَمَّا
أَحْدَثُ الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ (مُأَخَّرُو الْأَصْحَابِ) وَاصْصَوَا فِي ذَلِكَ أَيُّ أَطْيَابِ

(١٠) ادْلَوْقُلْنَا بِالْمَصِيفَةِ وَوَجُوبِ تَأْخِيرِ صَاحِبَةِ الْوَقْتِ إِلَى آخِرِ
وَقْتِهَا ، وَلَوْ تَنَى بِهَا قُلْ ذَلِكَ كَانَتْ بِأَحْطَى - كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْمَصِيفَةِ :
فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِمَا يَأْتِي بِهِ لِسَةُ الْقَصَادِ وَالْوَقْتُ حَيْثُ لَا يَصْلُحُ
لَعَبْرِهِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَمَّا عَدَاهُ بِخِلَافِ الْقَوْلِ بِالْمَوَاسِعَةِ فَإِنَّ
لِدَمَةِ مَشْعُولَةٍ بِهِمَا مِمَّا وَالْوَقْتُ قَابِلٌ لِهَبَا ، فَلَا يَدُ مِنْ إِيقَاعِ أَحَدِهِمَا مِنْ
تَعْيِينِ ، كَمَا لَا يَنْفِي (مَنْهُ قَدَمُ سِرِهِ) .

والظاهر ان مشأ البحث في أصل البية وما يتفرع عليها من تلك الامور مأخوذ من «لعامة حدلهم الله تعالى» - كما هو مصرح به في كتبهم حرياً على طريقتهم في ساء الاحكام شرعية على مجرد العمل العقلية و لامور الاستحسانية . فأحد ذلك منهم جماعة من الاصحاب وحدود حدودهم في ذلك لباب علة عما قصته أدلة السنة والكتب من لايهام لما أبهم الله والسكوت عما عته صكت الله .. !!

قالوا (١١) : «البية شرعاً هي القصد للمعروف لبعض . فلو تقدمت عليه ولم تقاربه - كما اذا نوى صيحاً أن يعمل العمل عسراً مثلاً سمي بذلك عرفاً لاية . فاذا استمر حتى قارن سمي حيث بية .

ولهم (رسول الله عليهم) في سن لمقاربة في به لصلاته اختلاف رايد [قال] (العلامة) اجرل لله تعالى اكرمه (في التذكرو) لو حب اقرون البية بالتكبير بان يأتي بكمال البية قبله ثم يتبدأ بالتكبير بلا فصل وهذا تصح صلاته اجماعاً - (قال) : ولو ابتدأ بالبية بالطلب حال ابتداء التكبير باللسان ثم فرغ منها دفعة فالوجه لصحة - (١٢) .

ونقل (الشهيد) عن بعض الاصحاب أنه «وجب انقاع لية [مباشرة] بين لالف و لراء (١٣) قال : وهو مع العسر مقتضى لحصول أول التكبير بلالية .

(١١) ي الاصحاب الذين وضعوا بالاوصاف المتقدمة .

(١٢) تذكرة الفقهاء ص ١١٢ - الطبع المحررى .

(١٣) بمعنى ان تكون البية وسط التكبير مبين «لف» الله وراء

«أكبر» فيكون قولاً رابعاً للمسألة : *

ونقل (السيد السد في المدارك) عن (لعلام والشهيد) انهما اوجبا استحصال الية الى انهاء التكبير لان الدخول في الصلاة انما يتحقق بتمام التكبير .. ورده : بل روم لعسروان الاصل براءة الذمة من هذا المكلف ، وان الدخول في الصلاة يتحقق بالشروع في التكبير لانه أول جزء من الصلاة دجما عما اذا قاربت الية أوله فقد قربت أول الصلاة لان جزء بجزء حرء ولا يماي ذلك بوقف التحريم على انتهائه .. انتهى - (١٣) . وفي البذل اى وقت من مده على كلام (العلامة رصواب الله عليه) الظاهر انه في (أجوبة مسائل السيد مهنا بن المدي) في المقاربة وأنه قال بحكمة عما يعمل اى أنصور الصلاة من فتحها (١٥) لى حاتمها [وأحضرها

* الاول : اتصال الية بالتكبير من غير فصل - وردوا على أبو حنيفة والشافعي في ذلك بفصل برمان - عليه كثير من المتأخرين .
الثانى : استحصالها من أول حزه من التكبير - كما عليه المحقق والشهيد .

الثالث : استدامتها الى جميع الاعمال في الصلاة .

(١٣) مدارك الاحكام ص ١٥٩ - الطبع المحرق .

(١٥) أى من التكبير وسمى بذلك كما جاء في لاجار . بأن

التكبير مفتاح الصلاة وحتامها التسليم .

وقال : شبحا في (السداد) ولا يجب على المكلف احصار صورة

الصلاة مفصلة الاجزاء بل يكفيه الاجمال ، ولا تعرض للقصر ولان تمام وعدد الركعات نعم يجب تعرض للتمام والقصر في الامكنة الاربعة للتجوير بينهما .

بدلى] ثم أقصد اليها وفقد لي به - والكذب لا يحضرني إلا لاحقى
صورة كلامه ولكن .. فى الحال . ن حاصله ذلك .. (١٦) .

وأقول

لا يحى عليك بعد تأمل معنى البية وحقيقتها ان جملة هذه الافعال
بعيدة عن حاده الاعتزال فيها مسببة على ان البية عبارة عنه هذا الحديث
النفسى والتصوير الفكرى .. وهو عبة جملة قول المصلى اذا صلى فرض
الظهر أداء لوجهه قرينة الى الله تعالى .. ! .

والمقدرة بها بان يحصر المكثف عند ارادة الدخول فى الصلاة ،
ذلك بباله وينظر اليه بعين فكره وحياله ، ثم باتى بعد الفراغ منه بلا فصل
بالتكبير كما هو المجمع على صحته (عندهم) (١٧) - أو بوسط ذلك على
لفظ التكبير ويمده بامتداده - كما هو القول الآخر أو يجعله بين لالف

(١٦) وقعت على المسألة فى كتاب لمسائل المهاتية للعلامة :
وقل فيها يجب أن يكون آخر جزء من البية مقارناً لأول جزء من التكبير
بحيث يتعقبه بغير فصل ولا يشترط الاول [شارة الى جعلها بين لالف
والراء] لتعده ولانه يلزم وقوع جزء من الصلاة بغيرية ، اذ يشترط
فى البية ما لا يمكن مجامعته لكل جزء جزء « انتهى من كلامه ريدى مقامه » .

(١٧) اى ما تقدم ذكرهم من الاصحاب (رؤوا الله عليهم) .

وقال شيخنا فى هذا الصدر : ويجب أن يقارن بها تكبير الاحرام
مقارنة عرفية من غير بوسط البية عليها واستدامة حكمها الى الفراغ بحيث
لا ينوى أو يصم ما يحالها - أما الاستدامة الفعلية فلا .

والراء ، كما هو القول الثالث .

وكل ذلك محض تكلف وشطط وعهمة عن معنى ليه ارفع في لفظ
وه لايحيى على المسأل أنه لبست اليه بالمسبة لى الصلاة الا كبرها
من سائر فعل المكلف في قيمه وفهرده و كلة وشربه [وعده] ومجيشه
ونكاحه وصومه وسجودك (١٨) ولا ريب ان كل عاقل غير عاقل لا يصدر عنه
فمن من هذه الافعال الامع قصد و رادة سابقة عليه ناشئة عن تصور ما يترتب
على ذلك فعمل من الاعراض لدعته والاسباب الحاملة على ذلك بل :
هى أمر صبيعى وحلق حلى لو اراد الانفكاك عنه لم تنس له الا بعد تحول
النفس عن تلك الدواع الموجبة والاسباب الحاملة ولهذا قال بعض من
عقل بد لى معنى من الافاضل . «لو كلفنا العمل بغير به لكان تكليفاً لما
لا يطاق» ومع هذا [لا يقوى] المكلف فى شىء من هذه الافعال يحصل له
عسر فى لبة - ولا اشكال ، ولا موسومة ، ولا تفكر ، ولا ملاحظة مقارنة
ولا نحو ذلك مما اعتبروه فى هذا المحال

فادى شرع فى الصلاة أو سجود من العبادات اضطرب فى أمرها
وحر فى فكره وربما اعتراه فى ذلك الحال الجنون مع كونه فى غير
ذلك الوقت على عابة من الرراية والسكون .

وهل [هناك] فرق بين العسرة وغيرها من الافعال الانقصد القرية
فيها والاعلاص لدى الجلال .

وهما لا يوجب تشويشاً فى لبال ولا اضطراباً فى المكر والحيال ،

وان أردت مرید ابصاح لما قلناه وأصاح عن صحة ما ادعياه . ونظر
 بي نفسك اذا كنت حالاً في محاسنك ودخل عليك رجل غريب [يقول]
 بالتواضع له والقيام في حال دخوله فمت له اجلالا واعتدماً - كما هو
 لجارى بين جملة من الادم . فهل يجب عليك أن تتصور في بيت أقوم
 تو صعباً لفلان لاستحقاقه [بيتك] ولا لكن قيامك له بغير نية فلا يسمى
 تو صعباً ولا ترتب مدح ولا ثواب ثم يكفي مجرد قيامك له حالاً من هذا
 التصور ، وأنه مع عدم هذا التصور واقع سببه وفصد مقارن للاجلال
 والأعظام لموجب للمدح والثواب . ا

ومن المعلوم انك لو فعلت ذلك بمحالك أو ذكرته على لسانك
 لكنت مسخرة لكل سامع ومصحكة في المحافل والمجامع . وهذا
 [شأن] البية في الصلاة أيضاً ، فان المكلف اذا دخل وقت العمل
 مثلاً وهو عالم بوجوب ذلك العرص عليه سابقاً وعالم بكيفيته وكميته
 وكان العرص الحامل له عليه امتثال أمره سبحانه أو طلب رضاه أو نحو
 ذلك ثم قام من مكانه وسارع الى الوضوء وتوجه الى مصلاه ووقف
 مستقل القلة وادّون وقام . . ثم قال : الله اكبر . . واستمر في صلاته . .
 فان صلاته صحيحة شرعية مشتملة على النية والقرية .

وبالجملة : فالبية المعثرة في أى فعل كان عبارة عن انعدت النفس
 وميلها وتوجهها الى ما فيه عرصها ومطلبها عاجلاً أو آجلاً - وهذا الانعدت
 والميل دا لم يكن حاصلها لها قبل فلا يمكنها اختراعه واكتنايه بمجرد
 النطق باللسان ، أو تصوير تلك المعاني في الحان هيهات . . ! هيهات . . !
 بن هذا من جملة الهديان مثلاً اذا غلب على قلب المدرس أو المصلى حب

الشهرة وحسن التصيت واستعمالة القلوب اليه بكونه صاحب قصية أو كونه ملازماً للعبادة وكان ذلك هو الحامل على تدريسه أو عبدته : فانه لا يمكن من التدريس والصلاة بعيريه لقربة ابدأ وان قال بلسانه او تصور بقلبه أصلي أو أدرس قربة الى الله .

ومادم لا يتحول عن ذلك لاسباب لاوثة ، ولا ينفل عن تلك الدواعي السابقة ... لى غيرها مما يقتضى الاجلاس له سبحانه فلا يمكن من بية القربة بالكلية فاذا كانت البينة بمعنى عبارة عن هذا القصد البسيط الذى لا تركب فيه توجه ولا يمكن مفارقه لصاحبه بعد تصور تلك الاسباب الحاملة الموجهة لبعض الأبعاد لدخول فى فعل - وكيف يتم (ماد كروه) من معانى لمقارنة لمقتضى للتركيب وحصول الابتداء وبها والانهاء وبها تحصر بين حاضرين من الشهرة والراء الى غير ذلك من التحريكات العارضة من الدليل والدرجة عن نهج لسيل .

مسألة

قال دمم أبيامه ورفعت [أعلامه] : هل [أن] الحورة في العريضة
واجبة أو مستحبة ؟

الجواب

ومنه تعالى افاصة لحق والصوب - أن لحكم في هذه المسألة
عدي لا يحل من اشكال .. ا لسوقف فيها مجل لتعارض الاحبار الواردة
في هذا المصدر على وجه لا يمكن الحكم بما هو مراد أولئك لئلا
الاطهر [سلام لله عليهم] مع عدم لصراحة في كثير مما استدلو به في المقام
بل ولا الظهور التام الذي يمكن لاعتماد عليه في الاحكام - والاحتياط
عدي فيها سيلة كذلك واجب الاساع لدخوله في الشبهات التي لا ريب
في وجوب سلوك طريق لاحتياط فيها [والارتداع] .

وتوصيح ذلك - أن نقول : من الاحبار لتي استدل بها على الوجوب
(صحيحة منصور بن حازم) قال : قل أبو عبد الله : لا تقر في المكتوبة
بأقل من سورة ولا بأكثر (١٩) .

(١٩) العرو ح ١ - ٨٦ من الكافي . التهذيب ح ١ - ١٥٣ . الاستبصار

ح ١ - ١٦٠ .

وقد ضمن (السيد السد قدس سره في المدارك) في هذه الرواية بأن في طريقه (محمد بن عبد الحميد) : وهو غير موثق مع أن لم يهتد به، وقع عن قراءات الأهل من سورة والاكثر، وهو في الاكثر محمول على لكرامة على ما سبسته فيكون في لاه كدلت حرراً من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه انتهى (٢٠) .

وقه أولاً : ن [مع] توثيق (محمد بن عبد الحميد) [ممنوع] ولعله (قدس سره) اعتمد على عبارة (العلامة في الخلاصة) ، وما كنه (حده شهيد) في نور الله صريحهما في حواشيه (٢١) قل (العلامة) باحد لفظه (محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو حمزة) ، روى (عبد الحميد) عن أبي الحسن موسى بن زكريا ثقة من اصحابنا الكوفيين - انتهى فكتب (شيخنا الشهيد الثاني) في الحاشية : هذه عبارة الدعاشي (٢٢) وظهر من أن الموثق الاب لا الابن انتهى .

وأنت حبر بأن ما ذكرها في (لمدرك) أحتمل بالنسبة إلى عبارة (الخلاصة) لكنه لا يتم في عبارة (الدعاشي) لأن العبارة بعينها من (كتاب الدعاشي) وبهذا لا فصل : له كتاب التودر . [إلى آخره] .

وحينئذ مرجع الصمير له [هو] مرجع صمير كان ، كما لا يخفى على العارف بأسلوب الكلام من لاعبان

(٢٠) مدارك الاحكام ص ١٤٦ .

(٢١) في حواشي الخلاصة ولم يثر عليها مستقلة وغيرها .

(٢٢) بهذا اللفظ في عبارة الدعاشي لا به أراد في ذكر كنه .

ص ٢٣٩ - الطبع الحجري .

ولامعى لرحع الصمير الاول ثلاث والثامى للابن للروم لتعكيك
فى الصمائر : وهو معيب فى كلام الفصحاء . . بل من قبل النعية
والألغار . . !

وأيضاً ن (محمد) هو صاحب الترجمة وحبيب ما يدكر فيه يرجع
اليه الامع قربة خلافه ولهذا قد عد (العلامة فى الخلاصة) طريق (الصدوق)
الى (مصور بن حارم) فى الصحيح . و (محمد) المشار اليه فى الطريق
وحزم تنويعه حملة من علماء الاعلام .. منهم : (المبرور محمد) صاحب
كتاب (لرحال) (٢٣) - و (شعبا المحلى فى الوحيرة) - و (شعبا
أبو لحس فى السعة) وغيرهم

[ومن] موصع لاشتهاء فى مثل ذلك مذكوره (لجاشى) فى ترجمة
(الحسن بن على بن العماد) حيث قال : (٢٤)

(٢٣) و هو العاقل المحقق المدقق العارف بالحديث والرجال
السيد ميرزا محمد بن على بن ابراهيم الاسترأدى كان ساكناً فى مكة
المشرقة ، وله من الكتب . الرجال الكبير - والرجال الاوسط والصغير
وكتاب شرح آيات الاحكام وحاشية على التهذيب - وله رسائل متعددة
توفى بمكة المشرفة سنة ١٠٢٨ هـ وهو استاذ محمد أمين لاسترأبأدى (قده)
(٢٤) رجال لجاشى ص ٢٩ - ان توثيق الحسن بن على لافاش
فيه كما أن توثيق محمد بن عبد الحميد كذلك ، وانما وقع الالتباس عند
صاحب المدارك وجده فى عبارة لجاشى لتعكيك العبارة من رجوع
الصمير للاب وذلك بعيد . لان لكتاب المذكور بعد لتوثيق لم يرد
ابه لوالده وانما هو له فان كان عود الصمير المقدر فى «هوفته» يرجع *

(الحسن على بن نعمان) مولى بنى هاشم وأبوه على بن النعمان
 ثقة ثبت له (كتب الورد) صحيح الحديث كثير لعوائد [الى آخرة] .
 (و لميد السد صاحب المدارك) كتب فى حواشيه على (لخلاصة)
 عسى هـ موضوع حيث نقل (العلامة) : فما هذه العبارة [استفاد] منه
 بعض مشايخ توثيقه وعدي فى ذلك توقف ، و (المصنف رحمه الله)
 جعل حديثه من لصحيح فى (المنتهى) فى بحث التحبير فى المواضع
 الاربعة . (٢٥) و كأنه طهره له توثيقه .. ولا يعد استفادته من هذه العبارة ..
 انتهى .

اقول

والذى وقعت عليه فى كلام اصحابنا من علماء الرجال وغيرهم هو
 التوثيق . ولم يتوقف فى ذلك أحد منهم ، فاذا كانت الترجمة مقصودة
 لرحل [جميع] ما يذكر فيها انما هو يعود اليه - كما هو فى كتب الرجال
 المعقول عليه ، لأمع تقرية على خلافه - كما نُشرنا اليه آنفاً . ! .
 فما نوهه (قدس سره) فى المقام طهر اسقوط عد علمائنا الاعلام .
 وأما ثانياً . ولان ما ذكره من ان الهى محمول على الكثرة فعليه
 ان ما وحده الكثرة : وهو [ما بهت الاشارة] اليه بقوله «سببته» من قديم
 *الى الاب رجع صميم «له» له كذلك . وهو خلافه كما تقدم .

وذلك لانهم على التأمل بعين البصيرة والنصر . !

(٢٥) فى القصور لانهم مواضع لسجبر الاربعة [ساقط] نقل ذلك

فى المنتهى ح ١ ص ٣٢٩ الطبع الحجرى .

الدليل عنده على جوار القرآن في لفريضة .. فتحمل هذا الرواية ونحوها مما دل على النهي عن القرآن على الكراهة جمعاً مدفوعاً بأن لظهور من الاحار كما اختاره جملة من العلماء الا برر هو التحريم كما أوضحه في (حواشينا على المدارك) .

نعم يمكن توجيه ذلك بغير ما وجهه (قدس سره) وهو ان طهر الاحار لمستفيضة الدلالة كما قلنا على تحريم القرآن هو عبارة عن الجمع بين لسورتين [في الفريضة] بعد الحمد ، لا مجرد الريدة على السورة ولو دعى ايضاً شمول القرآن لذلك بمجرد هذه الرواية - كما ذهب اليه البعض فيمكن توجيه الكراهة حيثئذ ما استفيضة [به] الاحار ، واتفاق [عليه] لاصحاب (رضوان الله عليهم) على حوار يعدول من سورة الى اخرى في الجمعة ، وان اختلفوا في تحديده فانه يدل على جوار قراءة ما راد على سوره ، فيتحتم حمل النهي ما عما راد على لكراهة له (٢٦) وبذلك يصحف الاعتماد عليها والركون في اختيار الوجوب ليها .

ومما يستدل به على وجوب ايضاً (صحيحة معاوية بن عمار) عن ابي عبد الله عليه السلام قال من غلط في سورة فيقرأ قل هو الله أحد ثم لي ركع .. حتى انه يقرأ من بعضهم وجوب قراءته قل هو الله أحد في هذه الصورة . وفيه : ان هذه الرواية معارضة بصحيحة (زرارة) (٢٧) قال : قلت لابي جعفر عليه السلام رجل قرأ سورة في ركعه فغلط ، أيدع لمكان الذي

(٢٦) قطعاً بلا شك ولا تأويل .

(٢٧) التهذيب ج ١ - ص ٢٢١ و ٣٦٠

علط فيه ويمضى في فرائده أويده ثلث السورة ويتحول منها إلى غيرها...؟
فقل: كل ذلك لا بأس به ، و قد قرأ آية واحدة فشاء أن يركع بها ركع:
[والاحتمال] لمخرج عن الاستدلال فتم من الطرفين ، وجار في

الروايتين .. ١ .

وعنه أيضاً (صحيحه محمد بن سماعيل قل ، سألتك قلت : أكون
في طريق مكة فسرك للصلاة في موضع فيها الأعراب أنصبي المكتوبة
على الأرض فقرأ أم لكتاب وحدها أم يصلي على الرحلة فقرأ فاتحة
الكتاب والسورة..؟ قل : إذا حقت فصل على الرحلة المكتوبة وغيرها ،
وإذا قرأت الحمد والسورة أحب إلي ، ولا أرى لدى فقت بأساً ، (٢٨) .
وهذه الرواية مما استدلل بها (المحدث الشيخ محمد بن الحسن
لحمز العالم على قدس سره في كتب الوسائل) على الوجوب - حيث به
حذر فيه ذلك وهي بالدلالة على عدم صحة . ٢١ .

قل (قدس سره) بعد نقضها : قول لولا وجوب السورة لما جار
لأجله ترك الواجب من قيام وغيره . انتهى (٢٩) .

وفيه . ان معنى الرواية ان السائل لما سأل أنه اذا تعارض الصلاة

(٢٨) مروي في الكافي ج ١ - من الفروع ص ١٢٨ ، وايضاً جاء

في التهذيب ج ١ - ص ٣٣٧ - وجاء منه في موضع آخر ج ٣ - ص ١٠٦
من صلاة الخوف .

(٢٩) وسائل الشريعة - ج ٤ - ص ٧٣٦ - الحديث الاول في لب

الرابع .

على الارض مع ترك سورة للحوث مع لصلاة في المحمل (٣٠) وقراءة سورة . . فأيهما يحذر . . ؟ أحب [من] بانك اذا حفت ولصلاة في المحمل أولى . أو ليس في ذلك دلالة على انه من حيث المحافظة على السورة - وإن كان ذلك هو مرد السائل (٣١) - لانهم عليه السلام كثيراً ما يجيبون بما هو أعم من سؤال من قد يجيبون به عند كفيه عن السؤال بالامور الحثيئة . . ومن الطعير - بل لانهما ان أولوية الصلاة في المحمل - ما هو من حيث لافل على عباده ، وفراع الناس لها الذي هو روحها .

ومؤيد الاستصحاب ما قوله عليه السلام «وإذا قرأت الحمد وسوره» بمعنى في صلاتك في المحمل فهو «أحب اليّ» فإ [مراد] هذه العبادة هو الاستصحاب - ومن ذلك حمية من الاحذر قد نصبت في البأس عن الاقتصار على نسخة لمن أعجلت به الحاحه ، وهو يدل بمفهومة على ثبوت البأس لمن ليس كذلك .

وفيه أولاً : ثبوت البأس أعم من التحريم . . ا

ثانياً : أن ما دل على الاستصحاب كما سيأتي انشاء الله تعالى . . صريح الدلالة على ذلك بسطوته والمفهوم لا يعرض لسطوق .

(٣٠) على الراحة - كما جاء به النص المتقدم .

(٣١) أقول - انما وقعت لاحابة عما سابه عنه - واقضاء كلام

السائل وقع على لوجوب وعدمه . لذا وجهه (الحثر العاصي قدس سره)

القول بالوجوب : وهو ثبت وتكليف ومرد من الاحتياط .

ورما يستدل على الوجوب بالأخبار الدالة على النهي عن القرآن في القرصة . . ان يقلد النهي حقيقة في التحريم ولا وجه لتحريم ذلك الأمن حيث انه يلزم زيادة واجب في الصلاة عمداً : وهو مطلق لها . وفيه ولا : ان ذلك منى على تحريم القرآن . . ونابياً : أد العبادة واجبة كانت أو مستحبة توقيفية من الشارع - ومن لجأثر كون السورة مستحبة والنهي عن لا يدين بثنائه لكونه خلاف لموظف شرعاً . . اد كما ان التشريع يحصل بزيادة الواجب [باعتقاد] شرعيته ، ووجوبه كذلك يحصل بزيادة مسح بعقد توطيئة - واستحبابه في ذلك لمكان ، واما من حيث كونه قرآناً فلا تطل الصلاة به سواء قبل بوجوب السورة أو استحبابها .

نعم ربما يمكن الاستدلال على ذلك بالأخبار الدالة على التحريم المدول من سورة التوحيد والحمد الى ما عدا سورتي الجمعة والمافقين واتفاق جمهور الأصحاب على ذلك ، ومن تلك الأخبار (صحيحه الحلبي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا امتحنت صلاتك بقل هو الله أحد وأنت تريد أن تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع الا ان تكون في يوم الجمعة « الحديث » .

(صحيحه بن نصر) عنه عليه السلام قال : ترجع من كل سورة الا من قل هو الله أحد ، وقل يا أيها الكافرون . (٣٢) . وبمضمونها حاراً حرراً .

(٣٢) الاول مروي في التهذيب ج ١ - ص ٣٢٢ والثاني في

الكافي العرو ج ١ - ص ٨٧ .

ووجه الاستدلال بها أنه لو لا وجوب السورة هنا لما حرم العدول عنها وليس وجوبها ناشئ عن مجرد لشروع فيها اد لا شيء من المستحب يحث بالشروع فيه لا ما حرج بدليل خاص كالبحر... ومتى حرم العدول عنها وجب انتمامها، ومتى ثبت الوجوب في هاتين السورتين ثبت في غيرها، اد لا قائل بالمصل وحوار العدول في غيرها مع لانيان سورة كاملة بعد ذلك لا ينافي اصل الوجوب بل يؤكد.

وهذا أقوى ما يمكن أن يستدل به على الواجب وان كان بعض مقدماته لا [تحلوا] من مناقشة . . . !

واما ما استدله على الاسحاب فمعه (صحيفة على بن رثاب) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : « فاتحة لكتاب تجوز وحدها في العريضة - (٣٣) » .

(و صحيفه الحسن) عنه عليه السلام قال : « فاتحة لكتاب تجوز وحدها في العريضة (٣٣) » .

وجملة من الاخبار قد دلت على جواز التبصص (٣٥) و الجمع

(٣٣) مروى في التهذيب ح ١ - ص ١٥٤ - والاستصار ح ١ - ص ١٦٠ . وقد حملها الاصحاب رضوان الله عليهم على الاضطراب لا لاختيار

(٣٤) مروى في التهذيب ح ١ - ص ١٥٤ .

(٣٥) التبصص في السورة بمعنى ان يقرأ جزء من السورة في الركعة الاولى ويكمل الباقي في الثانية.

ومما دل على ذلك صحيفة سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن *

صريح فى علم الوجوب . ١

وفى بعض حار التعيص به عنه قرأ من حله آحر سورة
المائدة ثم التفت اليهم بعد لفرع فقال اما اردت أن اعنكم (٣٦) .
ونت حير بان هذه الاحار أصبح سداً وصرح دلالة - ومن ثم
ذهب الى لعمل بها جمهور ماحرى لأصحاب ، لكن تعاق « لعانة »
حدلهم الله تعالى على الاسحاب (٣٧) وعملهم بالنعص مما يؤمن

* عنه فان سألته عن لرجل قرأ فى الركعة لاولى الحمد ونصف السورة
هل يحريه فى الثانية أن لاقرأ لحمد ويقرأ ما بقى من السورة . ؟ قل : بفر
الحمد ثم يقرأ ما بقى من السورة . لتهذيب ح ١ - ص ٢٢٠ .

وفى (صحيحه ابى بصير) عن نى عبد الله عنه انه سئل عن لسورة
أبصلتى بها الرجل فى ركعتين من لربصة . ؟ قل : نعم اذ كات ست
آيات قر بال نصف منها فى الركعة لاولى ، والنصف لآخر فى الركعة لثانية
التهذيب ح ١ - ص ٢٢٠ - الاستصار ح ١ ص ١٦١ ، وهذه الاحار محمولة
على المائلة أو النقية .

(٣٦) نص الحديث عن اسماعيل بن الفضل قال : صلى بأبو عسالة
 عنه أو أبو جعفر عنه فقرأ بفاتحة الكتاب و آحر سورة المائدة فلما سلم
التفت اليها فقال : أما أبى أردت أن اعنكم . التهذيب ح ١ - ص ٢٢٠
والاستصار ح ١ ص ١٦١ .

(٣٧) راجع كتهم الفقيه كالموطأ وفتح الرحمن والصحيح
السة ترى بهم يروون عن النبى ﷺ انه كان يعمل ذلك وبأمره فى *

الاعتماد عليها والحكم بمصموتها .

والظاهر أنه لذلك عدل متقدموا صحابيا عن العمل بها مع صحتها
وصراحتها .

وبالحيلة والحكم عسدى محل اشكال ، و لاحتياط لآرم على كل
حال .



* كثير من المواضع قصار مستحياً : كحرامى فتادة ان النبى ﷺ كان
يقراء فى الركعتين سورة واحدة وكان يقرأ فى الركعتين الأولىين من
الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين .

مسألة

قال دامت سلامته وتمت معادته : هل الحهر والاحفات على موضعهما واجبان أم لا .. ؟ فان الدليل المشهور على الوجوب غير واف بالمطلوب .. ا .

وعلى تقدير الوجوب هل هما حقيقتان متباينتان أم لا . ؟ .
وعلى تقدير الوجوب لو حهر بعض الكسبات في موضع الاحفات هل يقدر (٣٨) أم لا .. ؟ .

وهل يفرق بين الاوليتين والآخرتين لواختار المكلف التسبيح أم لا .. ؟ .

ولو كان لامام يعتقد عدم الوجوب والمأموم يعتقد (٣٩) بتقيد [أيقر] ذلك والامام يحهر في بعض مواضع الاحفات ولم يعلم لمأموم، فهل يجب اعلامه وهل يحورله الامامة بذلك المأموم بناء على صحة صلاته خصوصاً في نفس الامر اذا اعترض عليه الاحفات مع لقول بابهما حقيقتان

(٣٨) اي أنه يكون مخالفاً بلواحق فيحدث خطأ في الشرطية..

(٣٩) اي ان يكون مقلداً لمن يرى وجوب الحهر في الآخرتين

كما عليه شيخنا (قدس سره) .

متساين وجهر قل لجهر بحيث يساوي اعلا الاحفات أو أقل أم لا .. ؟ .
وهل يستحب لجهر في ظهر يوم الجمعة أم لا .. ؟؟ ولما مول منكم
دام علاكم كشف مسألة الجهر والاحفات بالدليل الشافي .

الاجواب

فانه سبحانه هو الهادي الى جاده الصواب ، ان هذا السؤال يشتمل
على مسائل فلا بد من افراد كل منها بما يحصه من البحث والدلائل .

(الاولى)

في وجوب الجهر والاحفات في مواضعها وعدمه .

ومما يدل على الوجوب (صحيحه زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام في
رجل جهر فيما لا يسمى الاجهار فيه ، وأحصى فيما لا ينبغي الاحفاء فيه ؟
فقال : أي ذلك فعل متعمداً فقد نقص صلاته وعليه الاعادة ، وان فعل ذلك
ناسياً أو ساهياً أو لا بدري فلا شيء عليه وقد تمت صلاته .

هذه الرواية رواها في (الفقيه) عن (حرير) وطريقه [اليه] في المشيخة
صحيح وصحيح ١٠٠ [وهي] المروية في طريق (لشيخ قدس سره) عن
ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له . رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغي الجهر فيه
وأحصى فيما لا ينبغي الاحفاء فيه وترك القراءة فيما ينبغي القراءة فيه أو قرأ
فيما لا يسمى القراءة فيه ؟ فقال : أي ذلك فعل ناسياً أو ساهياً فلا شيء عليه (٣٩)

(٣٩) الفقيه ج ١ - ص ١١٥ ، التهذيب ج ١ - ص ١٨١ ، الاستبصار

ومارواه (الصدوق) فيمن لا يحصره الفقيه) عن (الفصل بن شاذان) عن الرضا عليه السلام قال : [في حديث أنه ذكر لعة التي من حلها] حمل الجهر في بعض الصلوات ولم يجعل في بعض . لأن الصلوات التي يجهر فيها بما هي صلوات تصتفي في أوقات مظنة فوجب أن يجهر فيها ليعلم المأز أن هالك جماعة (٢٠) .

وطريق (الصدوق) في المشيخة لى (الفصل عن عبد الواحد بن محمد بن عدوس اليسابوري عن علي بن محمد بن قتيبة) وهما و ن لم يذكر في كتب الرجال يمدح وفدح لكن لا يحصى على للمارس ن اكنار (الصدوق) الرواية عنهما مقرونة في أكثر المواضع بالترصص عنهما مع ما هو عليه كسائر علمائنا المحدثين ، من [التصنيف] في نقل الحديث مما يدل على صحة ما سبقه عنه كما شهد به في صدر كتابه . . ا .

[و] قال (السيد السد في المدارك) بعد نقل حديث يشتمل سنده على هذه الرحلين . . قول أن (عبد الواحد بن محمد بن عدوس) (٢١) و ن لم يوثق صريحاً لكنه من مشايخ (الصدوق) المعشرين الذين احدث عنهم الحديث فلا يعد لاعتماد على روايته - ثم توقف في (علي بن محمد بن قتيبة) .

(٢٠) الفقه ح ١ ص ٢٠١ ، على الشرع ص ٢٩ ، عيون الاحبار ص ٥٥٢ - قول لعة ليست حصرية فيما ورد في نص الخبر - كما يدل عليه خبر محمد بن عمران وخبر محمد بن حمزة وخبر يحيى بن أكنم القاسي - من العلل الكثيرة .

(٢١) وجاء في كتب الرجال [عبد لوس] أيضاً .

ويحسن بقول : لا محال للتوقف فيه لما ذكرناه أولا ولهذا ذكره
 (العلامة رحمه الله) في لقسم الاول من (الخلاصة) وصحح في ترجمة
 (يوس بن عبد الرحمن) طريقين : وهو فيهما (٢٢) .
 وقال (الحاشي) في حقه أنه تلميذ (٢٣) (الفصل بن شاذان)
 ورواية كتيبه .

وفد عنه حديثه في (المنتقى) في «صحر» (٢٤) في آحزاب السفر
 وبالجعلة : فحالة شأنهما أظهر من أن يحتج عبد الممارس الى
 بيان . . . !

وماروه في لكتب المذكور قال سأل (محمد بن عمر بن) أن عبد الله
 قال : لا يعمه يجهري صلاة الجمعة وصلاة المغرب وصلاة العشاء
 الأخرى وصلاة المدة وسائر الصلوات [مثل] الظهر والعصر لا يجهري
 فيهما ؟ والى [انقل] هـ . لأن النبي ﷺ لم يأمر به الى لسماء كن أول

(٢٢) الخلاصة ص ١٨٥ - ادقل في حديث صحيح عن علي
 بن محمد لقتني عن فضل بن شاذان في ترجمة يوس بن عبد الرحمن .
 (٢٣) رجال النجاشي ص ١٨٣ .

(٢٤) صحر بمعنى صحيح عبد الأصحاب : لأن الشيخ حسن
 ابن الشهيد الثاني (قدس سرهما) قد أتم الأحاديث الصحاح الى ما هو
 صحيح عند الأصحاب ودرله بصحر ، وصحيح عنه أي الذي يرويه
 عدل امامي ، الموثق من أهل التوثيق ، معلوم الحال رمرله بصحي . وذلك
 في كتبه متقى الحال في الأحاديث الصحاح والحساب - راجع يتصح
 لك المقال .

صلاه فرض لله عليه الظهر يوم الجمعة فأصاف [لله عز وجل] ابيه الملائكة [تصلى حلقه] وأمر به عليه السلام بالجهر بالقراءة ليشين لهم فصله - ثم فرض عليه العصر ولم يصف له أحد من الملائكة وأمره ان يصلى القراءة لانه لم يكن وراءه أحد - ثم فرض عليه لمعرب وأصاف ابيه الملائكة وأمره بالاجهر وكذبت العشاء الاخرة ، فلما كان قرب المغرب فرض الله عليه الفجر فأمره بالاجهر لتستل للناس قصه كما يستل للملائكة فلهذه العلة يجهر فيها . الحديث (٢٥) .

وهذه الاخبار كما ترى صريحة في الوجوب : أما الاول فلما تضمنه من وجوب الاعادة مع الاحلال بها عمداً : وثما الثاني لدلالته على تخصيص الاعتقاد بالنسي والسامى دون العائد ، والا لكان تارك لقراءة عمداً فيما يجب فيه القراءة لا عادة عليه ولا فتن ولعل يسمي ولا يسمى في تحرير (٢٦) بمعنى الوجوب والتحريم كما هو في كثير من الاخبار .
ومنه (٢٧) ما في الصحيح [عن] (رزاردة) [قال] خبرني عن الوجه

(٢٥) الفقيه ح ١ - ص ٢٠١ ، علل لشرع ص ١١٥ . لأنه في العمل مروى عن حمزة بن محمد بن العلوى عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن محمد عن الحسين بن خالد عن محمد بن حمزة . والصدوق (قده) بكثر الرواية عن حمزة بن محمد هذا مترصياً عليه ويظهر من ذلك جلالة وثاقفه وعلومكانته فلاحظ .

(٢٦) الاول في صدر المسألة عن رزاردة - والثاني بعده عن حريز - سطن .

(٢٧) أي من المواضع الذي جاء فيها يسمى بمعنى الوجوب ولا ينبغي بمعنى الحرمة .

الذى يسعى أن يوصاً [بنى قال الله عز وجل] فقال عيسى . الوجه الذى امر الله عز وجل بعمله لدى لا يسعى لاحد أن يريد عليه [ولا ينقص منه] الحديث (٢٨) .

وفى صحيحة أخرى [عنه ايضاً] . فعرف أن الوجه كله يسعى أن يمس « لى أن قال فى [عمل] الدين » عرفنا أنه يسعى [لهم] أن يعملوا [الحديث] (٢٩) .

الى غير ذلك من المواضع التى حصرى منها الآن ما يقرب من ثلاثة عشر موضعاً .

نعم هو خلاف [لما] هو لشائع لأن والمتعارف فى هذا الزمان .! وأما ثلث (٥٠) فللمصريح فيه بالوجوب حسماً هو المراد والمطلوب .

وأما الرابع : فلصممه للأمـر منه سبحانه للرسول ﷺ بالحـبـر والاحـمـات فى تلك الصلوات وأمره سبحانه للوحوب بتعين الامع قيام قريبة [على] عدمه : لقوله سبحانه فليحذر الدين يخالفون عن أمره أن تصيبهم نفة أو تصيبهم عذاب أليم (٥١) .

(٢٨) الفقه ج ١ - باب حد الوضوء ٨٨ ص ١٥ .

(٢٩) الكفاي لفروع ج ١ ص ١٠ ، الفقه ج ١ ص ٣٠ - العان

ص ١٠٣ التهذيب ج ١ - ص ١٧ - الاستصار ج ١ ص ٣٣

(٥٠) أى الحديث ، لما فى دلالة الوحوب الذى هو عن لفص

بن شاذان .

(٥١) آية ٦٣ من سورة النور.

ومحل الخلاف في الامر وجوفاً واستحجاباً اما هو في أوامر الله المظهرة ، كما حققه جملة من المحققين . وكلما ثبت في حقه عليه السلام من الاحكام جري في منته ، لا ما قام دليل باحتصاصه به : لان حلاله حلال وحرامه حرم الى يوم القيامة .

ويؤيد ذلك أيضاً لاحبار المستفيضة بملازماتهم عليهم السلام على ذلك فبهم عليهم السلام قد يركون لمسحوب في بعض الاوقات ويعملون بعض المكروهات اصهار للجوار ولا يظن الناس بسبب ملازمهم سي افعال ، [والتارك] لوجوب والمحرم ، كما لا يخفى على من تتسع لاحبار وتصحيح تلك الآثار .

ويؤيده أيضاً أن نفس الراية لا يحصل الا به وعدم ظهور المعنى في خلافه - كما ستعرف انشاء الله تعالى .

ومما يدل على الاستحباب صحبة (علي بن حمزة) عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل يضي من الفريضة ما يجهر فيه للقراءة هل عليه أن لا يجهر ؟ قال : ان شاء جهر و ان شاء لم يعمل . (٥٢) .

وأنت حير ما حصة من طرق الترحيح الواردة عن اصحاب العصمة صوات لله عليهم عاصمة للاخبار الاول ، فتكون هي التي عليها المعقول : لانها لشهره في الرواية ، ومنها مخالفة لعامة (٥٣) . ومنها

(٥٢) قرب الاسناد ص ٩٤ - لصح لبحري ، التهذيب ح ١

ص ١٨١ - الاستبصار ج ١ - ص ١٥٩ .

(٥٣) كما نقل عنهم (العلامة) (قده) في (لتذكره) ولا يقتصرون

لان مصدرهم لا نقل عنهم . والارشاد في خلافهم كما ثبت .

الاحتياط .

وكلها مع تلك الاحار فيعين حمل هذه الرواية على التقيّة، كما صرح به (شيخ الطائفة رحمه الله) (٥٤)

واعتراف (المحقق) عليه عار عن التحقيق (٥٥) كيف ولتقيّة "حد طرق ترجيحها المصوصة - بل لا يكاد يوجد اختلاف في احادها الاومشاء التقيّة . ا

ومادكره بعض مشايخ المتأخرين . من ان العامة ايضا منهم من يقول بلوحووب فيه .

ان الذي نقله (العلامة في المنتهى) عن الجمهور كافة : هو الاستحباب ولم يحالف فيه منهم الا (س ابى ليلى) خاصة بالحمل على التقيّة متعين .

وما اصطاحو عليه من الجمع بين الاحار بحمل الامر على الاستحباب ولمهى على الكراهة . حتى روجه بعضهم على الترجيح محاكمة لتقيّة وان اجمع لعامة على "حد قولين ، لامستدله من المصوص بل هو خلاف لوارد عنهم ^{بالتحريك} والمصوص .

وما استدله بعضهم على الاستحباب من الاصل . مجوابه ان قيام الدليل على خلافه يوجب الحروح عنه - ومن قوله سبحانه : ولا تحجر

(٥٤) التهذيب ج ١ - ص ١٨١ .

(٥٥) قال في المعتمد نقل الحر وقل في التهذيب هذا لبعض عليه - وهو تحكم من الشيخ رحمه الله فان بعض الاصحاب لا يرى وجوب لجهر بل يستحبه مؤكداً كعلم الهدى وابن الجبدر وابن ابى ليلى انتهى

بصلاتك ولانجفت به. وبع بين ذلك سبلا (٥٤) ماعتارن لامر بقراءة الوسط شامل للصلوات كنه - فنبس مما يعتمد عليه [ادقصارى] متدل عليه الاله بمعونة الاحبار الو رده فى تفسيرها. هو لهى عن الجهر لمعطف والاحفات هى لا يسمع بهه وتحريرهم والامر بالوسط ووجوه (٥٧) فهذا الوسط محمل فى تفصله وبيان اجماله الى الاحبار كسائر الاجمالات الواقعة فى القرآن (٥٨) .

(٥٤) آية ١١٠ من سورة الاسراء .

(٥٧) مما يدل على ذلك صحيحه الفصل وال سمعته بقول عبد ماسن عن الامام ' هل عليه اسمع من حلقه و دكثرو ؟ قال : نقرأ قرعة وسطاً يقول الله برك وتعالى «ولانجهر بصلاتك ولانجفت به» المحار ج ١٨ ص ٣٢٩ البرهان ج ٢ ص ٢٥٣ .

(٥٨) ان دلالة الاله فى هذا المقام على وجوه .

مها : ان لمراد بالاحفات ان لا يسمع صوتك ، وبالجهر لافراط العاجش .

ومها . الاشارة الى التوعين من الصلوات .. ! .

ومها . ان لمراد بالصلاة هه الدعاء .. ! .

وقيل : ان المراد من الجهر والاحفات فى غير لقراءة ، بتدليل الاجمال الموحود فى الآية - فيقوم لجمع بيه وبين لاجار الواردة فى وجوب لجهر بقراءة خاصة ، ونوسط فى غير ذلك . ١٩ .

للعنى لاول : صحيحة سماعة قال : سألهم عن قول الله عروحل : ولانجهر بصلاتك ولانجفت بها - قال المحوفة مادون سمعك والجهر *

وقد عرفت مما قدما بحضبي الجهر بعض الصلوات ولاحيات
بعض فيرم من الآية بمعونة الاحبار المذكورة لوجوب حينئذ فيكون
لايه دليلا على اوجوب كما لا يخفى ، وبما أوضحناه من التحقيق
نتضح لك ، في كلام (السيد السدي المدرّك) من توجيه الاستحباب
عملا برواية (علي بن حمزة) (٥٩) ودعواه أوضحينها سداً وتبهرينها

* ترفع صوتك شديداً . وجاء عن أحمد بن محمد مثله . (الكافي المروع
ج ١ - ص ٨٧ ، التهذيب ج ١ - ٢١٩) .

وعنى الثاني : صحيحة يحيى بن * كرم لقاضي أسأل أد لحسن
الاول عن صلاة الجهر يحجر فيها بانقرأة وهي من صواب لغيره ، وانما
لجهر في صوات الليل .. ؟ فقال لا نبي ﷺ كان يعلس بها ففرها
من الليل (نعمه ج ١ - ص ١٠٢ ، علل الشرائع ص ١١٥) وقال
الطرسى (قدس سره) المراد من لانجهر بصلاية يعنى صلاة لغير العجماء
ومن لانحافت بها يعنى صلاة الليل التي يجهر بها في القراءة . (تفسير
الطرسى ١٥ - ١٢٥) وعلى الثالث : ما جاء في حديث المرومية لانجهر
بدعائك ولا تحافت به ولكن بين ذلك . (فقه الرضا ج ١ - ص ١٠٢) .

وملخص المقامة : ان الامر في الآية يدل على الوجوب ، وما فهموه
من لتوسط نى عليه للكلام في المتن : - وان سلمنا فان تحاد الاستحباب
والاستدلال عليه بهذه الآية لانه وجه ولا نقام له تأويل .

(٥٩) الصحيحة كما عبر عنها المصنف في الحقائق قراجع . ١ .

دلالة مع اعتصدهما بالأصل - وندهر لقرآن فيه بمعوية ماشرحناه لك
مجرد [دهوى عار عن] البرهان .

(الثانية)

ان جهر والاحكام هل هما حقيقتان مبدستان أم لا .. ؟ .
لدى قرب نادل ، نعليل ، ومخطر بالحاضر الكليل انهما حقيقتان
متباينتان - والالتم يتم احتصاص بعض الفرائض بالجهر وجوباً أو استحباباً
وبعض بالاحكام كذلك ، ونقسام الصلاة بينهما الى جهرية واحكامية
والمصوص على خلافه لكن على تقدير النقص فحقيقته كل منهما عبارة عما
د الذى روجه بعض متأخري اصحاب حوله ذلك على العرف ..
وأنت خير بمضى حوله لاحكام الشرعية على العرف من الحفاء ،
بل هو من قبل التعريف بالاحكامى . ا د [أن] مرادهم بالعرف : هو
العرف العام وهو معتد بالمعلومية ، وتعرض والرجوع الى الخاص فرع
العلم بالعلم المستلزم لتسعه ، ولعلم باختلافه .

والاقرب عندى كما استمدته منه والذى (نور الله صريحه وطيب
ريحه) ان لفرق بينهما باعتبار اشمال الصوت على الحرس وعدمه مع
اشتماله عليه يسمى جهر أو مع عدمه احكاماً ، وليس العرف يساعد على
ذلك ، وفي كلام أهل اللغة : الجهر بمعنى الاعلان والجب ، والاحكام
بمعنى اسرار المطلق وسره ومنه قوله تعالى : يتحفظون [بينهم] ي
يسر بعضهم الى بعض (٦٠) .

ومن الظاهر أن لاعلان بالصوت ورفعها إنما يمكن بواسطة الحرس
لمشتمل عليه الصوت إذ بدونه لا يمكن رفعه والاعلان به ، وإن تفاوت
شدته وضعفاً - وما لم يشتمل على جرس فهو أسرر وإن سمعه القريب
كما يسمعه المتباعدان بالحدث فيسر حدهما إلى الآخر كلاماً غير مشتمل
على الجرس لئلا يسمعه من سواهما - كما عرفت من قوله سبحانه :
يتحافتون بينهم ، وفي الأحبار لتقدمة ما يؤيد ذلك - كقوله في خبر
(العصل ابن شاذان) الأمر بالجهر لأجل سماع لمار فيعلم بالجماعة
وفي الثانية : لسماع الملائكة والناس ليس لهم فصله ^{في الحديث} وإن ذلك
لا يكون إلا مع اشتغال الصوت على الحرس وإن الاعلان بالصوت وإن
تعدت شدة وضعفاً لا يمكن بدونه ذلك كما عرفت ولذا ترى من أصر
ملافاة الهوى صوته حتى يبع صوته لا يمكنه الاعلان به ورفعها .

(الثالثة)

لوجه بعض الكلمات في موضع الاحفات أو بالعكس ؟ فعلى
لقول بالاستحباب لا اشكال ، وعلى لقول بالوجوب فإن كان عاماً
فقد أطل صلاته - كما دريت من (صحيحتي روضة المتقدمين) ووجهه
ظاهر ، وإن كان سهواً فلا شيء عليه حسب ذلك عليه أيضاً : فيمضي في
صلاته مطلقاً وهذا مما امتننى بهذه الرواية من القعدة .

من سهى في واجب ثم ذكر قبل لدخول في واجب آخر فانه يجب
عليه الرجوع لمسهى به وتداركه ، لا في هذا الموضع على أحد القولين .

(الرابعة)

لواختار المكلف لتسبيح في آخرتي الرساعية وثالثه الثلاثية .
 يظهر ان الحكم فيه بالنسبة الى الجهر والاحفات كسائر اذكار الصلاة .
 قال (السيد لسد قدس سره في المدارك) ذكر جمع بين الاحفات
 انه يجب لاحفات في هذا الذكر توبة فيه وبين المدل وبناه ابن ادريس
 للاصل وفقد النص ، ونجى عنه في (الذكرى) بان عموم الاحفات في
 لفريضة كنص وهو غير واضح و كان الاحتياط يقتضى المسير الى
 ما ذكره . انتهى (٦١) .

قول ما دعوته من ان التسبيح بدل عن لقراءه وهى احدثية فيجب
 الاخفات ايضاً .

أما أولاً : فان المستفاد من احبار كما اوضحه بما لا مزيد عليه
 في (رساله ميران لترحيح في فصلية التسبيح) هو العكس وان الاصل
 هو التسبيح لدى نقل على اسى عليه السلام ثم الاثمة من بعده صوت الله عليهم
 لعداومة في صلاتهم جماعة وفرادى عليه وعلى ذلك ايضاً دلت احبار
 نهى عن لقراءة والى لها المؤذن بمرحوجتها فلم ينقل بالمسح عنها .
 ومن ثم ذهب بعض متأخرى أصحابنا هو لتجبير وكلامه (قدس
 سره) عندي ليس بذلك بعيد .. ا

وفي (صحيفه عبيد بن زررة) (٦٢) ما يدل على ان الاجراء بالعدنة

(٦١) مدارك الاحكام ص ١٦٩ الطبع الحجرى .

(٦٢) والرواية هى عنه أنه سأل أبى عبد الله عليه السلام عن ذكر السورة *

انما هو من حيث اشتغالها على بدعاء والتحميد وهو مؤذن بفرعيتها على التسبيح كما لا يخفى .

وأما ثانياً . فمع تسليم الدلة فوجوب لتساوى بين تدل . بمعدل منه في جميع الاحكام محتاج الى دليل ومن ذلك يظهر قوة مذهب اليه (اس ادريس) ، ونقل عن (علامة) أيضاً الميل الى ذلك .

(الخاتمة)

اذا اعتقد الامام استحباب الجهر والمأموم وجوبه فلا تخبر بما
 في الجهر الامام في موضع الاحفات وبالعكس أم لا ؟ . وعلى الاول وما أن
 يعلم المأموم بذلك أم لا ..
 فهنا صور ثلاث :

الاولى : في الجهر الامام في موضع الاحفات وبالعكس مع عدم
 المأموم بذلك ، و يظهر به لا ريب في بطلان العذوة لاحلال الامام ببعض
 الواجبات باعتدال المأموم فيكون صلاة الامام باطله في اعتقاده ، ومنه
 حكم ببطلانها امتنع الاقتداء فيها .. ا .

الثانية : الصورة حالها لكن مع عدم العلم للمأموم بذلك ، و يظهر
 هو الصحة ، ولو انكشف لحال بعد الفراغ ويكون حكم هذه المسألة
 بالنسبة الى هذا المأموم حكم من اقدمى امام ظاهر العذلة ثم ، يكشفه

* من لكتاب بدعوها في الصلاة مثل قل هو الله حد قال : اذا كب
 تدعو بها فلا بأس . (لكافي الفروع ج ١ - ص ٨٣ ، التهذيب ج ١
 ص ٢٢٥) .

عدمها ، أو صلى بصلاة امام مستكملة لشرائط الصحة ثم ظهر بطلانها
واعادتها (٤٣)

الثالث : ان يجهر الامام في الجهرية ويحذف في الاحدية (٤٤)
وان كان يعتقد عدم الوحوب ، والظاهر ايضاً انها صحة القدوة بل أولى
علم المأموم به أو لم يعلم ، لان الاختلاف في انشراح الشئ عن اختلاف
الادب لا يوجب حقاً .. بل هذا مقتضى التكليف ولان صلاته في هذه
لصورة في نظر المأموم صحيحة مستكملة بشرط ، وعقد عدم الوحوب
فيه يعتقد المأموم وجوبه غير [مؤيد] في المقام الاعلى رأى بعض
الاعلام من وحبوبية الوحوب في كل واجب من افعال الصلوات ولا يعرف
له دليلاً يعتمد عليه ، ولا حجة توجب التصبر فيه .. !

والذي حققه جماعة من محققى اصحابنا (رضوان الله عليهم) انه
اذا صلى المكلف وآتى بجميع افعال الصلاة على الوجه المأمور به شرعاً
وان لم يعرف لواجب من المذهب فصلاته صحيحة لانها بالمأمورية وامثاله
المقتضى لبحراء وقصد القرينة على جميع افعالها ولا دليل على سواه ..
كما تقدمت الاشارة اليه .

(٤٣) فان هذه الامثلة معنى الامنيات تسرية الحكم .. فان الجاحل
باحلال شرط من شروط الصلاة في حال لا امام وان علم ذلك الاحلال
من الامام بعد الصلاة .

(٤٤) هذا بالنسبة الى المأموم ، اى يكون المأموم يعتقد لو حوب
وعمل عليه الامام ولكن لا يعتقد من وحبوب بل من استحباب مثلاً .
فلا يضره الاقتداء به حينئذ .. !

نعم لو اشتملت الصلاة على بعض الاحكام المترددة بين الوجوب
أو الاستحب ونحوه فقصده القرينة لا يأتى عليه بل لا بد والهل هذه من
ملاحظة لترجيح في أدلة تلك الاحكام ولاسلوك جادة لاحتياط ... !
وأما قوله (سمعه الله تعالى) وهل يحور له الامامة بذلك المأموم .. الح
فهذا السؤال لا مجال له الا على القول بوجوب بية الامامة على الامم .
ولا تعرف به قتلا ولا عليه دليلا

وهو لو صلى المصلي بية الانفراد مع غيبه بان من خلفه ماتم به صحته
صلاته وصلاة من بعده . لا تعرف فيه خلاف - بل نقل لاجماع فيه على
الصحة .

نعم ذكرنا أن بية الامامة شرط في حصول الثواب على دليل ولو فرض
بوجوب البية - كما صرحوا به في صلاة الجمعة ولبيد في محورها لامامة
ايضا . وبعبارة الكلام في لمأموم على حسب ما ذكرنا في الصورة المقدمة .

(السادسة)

هل الفصل المحرر في شهر الجمعة يجب الاحقات كمائر الصلوات
الاحدثية ؟ الذي دلت عليه (صحيحه محمد بن مسلم) (٦٥) و(صحيحه

(٦٥) وهي عنه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : القراءة في صلاة
فيها شيء موقت ؟ قال : لا لا الجمعة تقرأ فيها بالجمعة والمسافقين (الكافي
الفرع ح ١ - ص ٨٦ ، التهذيب ح ١ - ص ١٦١ .

وجاء عنه في هذا التصدد : عن ابي جعفر عليه السلام قال - ان الله مكرم
بالجمعة المؤمنين فسمها رسول الله ﷺ بشاره لهم ، والمسافقين توبخا *

الحلى وحسته (٤٤) بقاء ، ورويه (محمد بن مروان) (٤٧) . هو
الجهر .. ومورد الاولى : لجماعه .. ! ولدية . طاهرها المنفرد . ا
والثالثة صريحة به . ! ولرعة : مظنة . ! .

ولقن هذه الروايات فى ذلك (صحيحه حميل) (٤٨) و(صحيحه

* للمافيق ، ولايسعى تركهما ، فمن تركهما منعماً ولاصلاه (الاولى)

(الكافى الفروع ح ١ - ص ١١٨ ، التهذيب ح ١ - ص ٢٧٤) .

(٤٤) صحيحته : قل سئل ابو عبد الله ع عن الرجل يصلى

الجمعة أربع ركعات ايجهر فيها بالقراءة ؟ قل : نعم ، والقنوت فى الثانية

(الثانية) . (التهذيب ح ١ - ص ٢٤٩) وحسته : قال سألت أبا عبد الله

ع عن القراءة فى الجمعة اذا صليت وحدى اربعاً أجهراً بالقراءة ؟

فقال : نعم ، وقال أقرأ سورة الجمعة و لمافيق فى يوم الجمعة . (الثالثة)

(الكافى الفروع ح ١ - ص ١١٨ ، التهذيب ح ١ - ص ٢٤٩) .

(٤٧) قل : سألت أبا عبد الله ع عن صلاة يظهر يوم الجمعة

كيف تصبها فى السر ؟ قل : تصلها فى السر ركعتين والقراءة فيها

جهرأ . (الرابعة) - (التهذيب ح ١ - ص ٢٧٧) .

(٤٨) هى : عن ابى عبد الله ع قال سألت عن الجماعة يوم الجمعة

فى السر ، فقال : يصعون كما يصعون فى غير يوم الجمعة فى الظهر

ولايجهر الامام فيها بالقراءة ، انما يجهر اذا كنت خطبة . (التهذيب ح ١

- ص ٢٤٩) .

عيسى بن جعفر (٤٩) وحمل هذه على النقية ..! كما اجازت به (الشيخ قدس سره) متحة ، دظاهر كلام (العلامة رحمه الله) ان ذلك مذهب لمحهور كافة (٧٠) وفي بعض تلك الاحاد ما يشير الى ذلك .



(٤٩) وهي في كتاب قرب الاصاد عنه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل صلى العيدين وحده والجمعة هل يجهر فيهما بالقراءة ؟ قال : لا يجهر الا لأمام . (ص ٩٨ الطبع الحجري)

(٧٠) تذكرة الفقهاء ص ١١٧ ، الطبع الحجري .

مسألة

قل لارال محفوظاً بلعر والادل . هل . لجمعان واحتان فى لجمعين
أم مستحيان ؟ .

الجواب

ونه تعالى لئفة والله العررع والمآب : أن الاظهر هو الاستحباب
ادما عنمدوه من أدلة لوجوب معارض بمشه مع قول تلك الاحبار
التأويل دون هذه مما استندوا اليه فى الوجوب رواية (عبدالملك الاحول
عن ابيه) عن أبى عبد الله ع قال . من لم يقرأ فى الجمعة بالجمعة والمسافين
فلا جمعة له (٧١) .

و (صحيحة صباح بن صباح) قال : قلت لأبى عبد الله ع
رجل أراد أن يصلى الجمعة فقرأ بقل هو الله أحد ، قل : يتم ركعتين ثم
يستأنف (٧٢) .

(٧١) مروي فى التهذيب ح ١ - ص ٢٣٧ .

(٧٢) مروي فى الكافي العررع ح ١ - ص ١١٩ ، التهذيب ح ١

ص ٢٤٧ .

لمسألة الجامعة ﴿استحباب الجمعين في الجمعتين﴾ ٤٣

و (صحيحه عمر بن يزيد) قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من صلى الجمعة بعير الجمعة والماتقين أعاد الصلاة في سحر أو حصر (٧٣) . وما عد هذه لروايات فقصاره لدلالة على توطيئ مائتين السورتين في العريضتين المدكورتين كثر السور لموطعه في المراتب المحصورة والحوادث عن تلك الروايات بالمعارضة (صحيحه علي بن يقطين) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام لأول عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بعير سورة الجمعة منعماً ، قال : لا بأس [بذلك] (٧٤) .

و (صحيحه الثانيه) لمرويه في (كتاب من لا يحضره الفقيه) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجمعة في شهر ماقرأ فيها ؟ قال : اقرأها بقل هو الله أحد . (٧٥) .

و (مؤلفه يحيى الأرق) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام قلت له : رجل صلى الجمعة فقرأ سبح اسم ربك الأعلى وقل هو الله أحد ، قال : أجره (٧٦) و (صحيحه عبد الله بن مسان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول في صلاة الجمعة . لا بأس بأن تقرأ فيها بعير لجمعة و لمافين إذا كنت

(٧٣) مروي في الكافي الفروع ح ١ - ص ١٢٠ ، التهذيب ح ١

- ص ٢٣٧ .

(٧٤) مروي في التهذيب ح ١ - ص ٢٣٧ .

(٧٥) مروي في الفقيه ح ١ - ص ١٣٦ ، الكافي الفروع ح ١

- ص ١١٩ .

(٧٦) مروي في التهذيب ح ١ - ص ٣٢٢ .

مسجلاً (٧٧) .

ورواة (محمد بن سهل عن أبيه) قل سألت أبا الحسن ع عن
لرجل قرأ في صلاة لجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً، قال: لا بأس (٧٨) .
وطريق لجميع : حمل تلك الاحبار على تأكيد الاستحب
والالزم طرح هذه ، ادلا محتمل لها تحمل عليه متى عمل على تلك الاحبار
وجمع (لصدوق رضى الله عنه) بحمل هذه الاحبار على الرخصة لمن
كان مريضاً أو مستعجلاً أو مسافراً يأباه ذكر التعمد في (صحيحه على بن
يقتضين) ورويه (سهل) ادفعاه عدم العذر ، كما لا يخفى [من قوله] ع
في الرواية الاولى «لا جمعة له» ليس صريح في الابطال لوقوع التعبير . ١٩
وبمنه في الاحبار في مقام تأكيد لما عر به عنه ونقصان الفصل مع الاحلال :
كقوله ع «من تكلم في حال الخطئه ولا جمعة له» (٧٩) .

وقوله : «لا صلاة لجار المسجد الا فيه» (٨٠) .

ونحو ذلك مما يقف عليه المتتبع .. ا

(٧٧) مروي في العقبه ج ١ - ص ١٣٦ ، التهذيب ج ١ -

ص ٣٢٢ .

(٧٨) مروي في التهذيب ج ١ - ص ٢٤٧ .

(٧٩) ومثله في حديث الماهي عن الصادق ع آدائه ع

قال : بهي رسول الله ﷺ عن الكلام يوم الجمعة والامام يحط به ، فمن
فعل ذلك فقد لعافلا جمعة له (العقبه ج ٢ - ص ١٦٩) .

(٨٠) مروي في التهذيب ج ٣ ص ٢٢٩ .

وأما لاعادة في الروايتين لأحيرتين فإنه وقع مثله في الأحكام المستحبة تبينها على النسوية بشأنها والمحافظة عليها ، كما في (صحيحه الحلبي) الدالة على أن الناسي للأذان والأقامة يرجع لهما ويعيد الصلاة ما لم يركع .. (٨١).

و(صحيحه على بن يقطين) الدالة على أن ناسي [الأذان] والأقامة ذكر وقد فرغ من صلاته تمت صلاته والأفليعد .. (٨٢) . مع ما عرفت في الأذان من دلالة الأحبار على الاستحباب واتفاق الأصحاب على الاستحباب في الإقامة في الجملة على أن القول بالوجوب فيها لا ينطبق على مدلول من الرجوع متى ذكر قبل الفرع إذا لو أجز لمترك سهواً متى تجاوز المصلي إلى ركع مضى من غير رجوع .. ١ .
وبالجملة فالقول بالاستحباب هو الأطهر في المقام والأقرب لأخبار أهل البيت عليهم السلام .

—————

(٨١) مروي في التهذيب ج ١ - ص ٢١٥ ، الاستبصار ج ١ -

ص ١٥٥ .

(٨٢) مروي في التهذيب ج ١ - ص ٢١٦ ، الاستبصار ج ١ -

ص ١٥٥ .

مسألة

قال ابده الله تعالى بتأييده وأصاف [وأفاد] عليه من رواشح لفضل ومريده : ثم لا يحصى عبيكم أن كثيراً من اصحابنا (عطر الله مراقدهم) صرحوا بان لا يتولى صرف الخمس والزكاة الا لفقهاء الجمع لشرائط الفتوى والمطالع [الطالع] عسى يبل تلك المراتب العالية ، وفي وقت الوالد قد لنا في تولى ثمرات الحسبيات : هل مأمول منكم يُدكم الله أن تكونوا لغير دليل اصحابنا في عدم الحوار ، وأن رايتم المصلحة (للعبد) في تولى أحد ذلك من الزكاة والخمس فاكتبوا له اجارة بذلك لأن لمحتاجين كثيرين ، فلا اعتماد على الله وعبيكم . وان كان بحسب معتقدكم الشريف عدم لمصلحة في ذلك فاكتبوا لما بذلك أيضاً ، فان لامركم طائعون وعلى رأيكم متمثلون .. ٩٩ .

الجواب

ومنه سبحانه الامداد بالصواب : أن المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان صرف الزكاة الى مستحقها ، وكذلك حق لاصناف من الخمس لا يتوقف على نظر الحاكم الشرعي ، بل لو صرفه من عليه

المسألة السادسة من يتولى صرف الخمس والزكاة ٦٧

أجزأ .. ! ولهذا انه يصدق في دعوى صرفه بغير بيعة ولا بيع .. !
ومن خالف من اصحابنا (كالشيخ المفيد رحمه الله) وقيل معه
حيث اوجبوا حملها الى الامام مع حضوره أو دئنه الخاص أو العام ،
لم تقف له على دليل ، بل الاحار يقول احبار من هي عليهم تاي ذلك
وترده .. وكما يتولى ذلك المالك بنفسه يتولاه وكيله المعين لذلك
عموماً وخصوصاً .

نعم يستحب للمالك دفعها للحاكم لانه أبصر بمواقفها ويكون
حيث من قبل الوكيل عن المالك ، فمانقه (دام طله) عن كثير من صحابنا
من تصر بحهم بانه لا يتولى صرف الخمس والزكاة الا لعقبة الح ... ان
اشار به الى من نقل احلانه في المسألة فهو مع كونه قولاً عارياً عن الدليل
والدائل به من اصحابنا أقل القليل ، والافعله عقله منه (سلمه الله) أو أنه
اطلع على نقل لم تقف عليه .. !؟ :

نعم لو امتنع من هي عليه من اعطائها كد للحاكم الشرعي جبره
وأخذها منه قهراً فيكون الحاكم هو المتولى صرفها بعد قبضها ويكون
من حملة الامور الحسية المناطة بنظره ، ولعله (ريد علاه) أراد هذا
المعنى وان قصرت العساة عن أدائه .

وبالجملة فالذي يباط بنظر الحكم في مسألة الخمس والزكاة اما
هو أخذها قهراً من الممتنع - كما ذكرنا وصرفها ، ومثله قبض حصه
الامام من الخمس فانها موطئة بنظره حيث انه نائبه عنه والقائم مقامه ،
بل نائب كل نائب .. .

واما الكلام في تولى الامور الحسية لغير العقبة الجامع للشرائط فتحقيق

القول فيه أنه لا ريب ان هذا المصعب محصور بالاثمة عليه السلام أو من عيونه خصوصاً وعموماً مع الحضور أو لعبة، وقد استنصاهُ حُبارهم (صلوات الله عليهم) بأنه يرجع في ذلك الى من روى حديثهم ونظر في حلالهم وحرهم وعرف أحكامهم مع لانصاف بالعدالة ولتقوى (٨٣) .
 حاكم وقاص على الامة من جهنهم وحليقة عليهم من قلمهم والراد عليه كالر د عليهم حسبما نصمه (مقولة عمر بن حفصلة) ورواية (ابى حديجة) وتوقيع الصاحبى (٨٤) وغيرها .

(٨٣) من راجع الماب ٣٤ يرى تجمع الاحار و ذكر الانرهى كتاب وسائل الشيعة للحر لعللى رحمة الله عليه فى هذا المصمار .
 (٨٤) رواية عمر بن حفصلة : قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من صحابيهما ماسارعة فى دين وميراث فتحكما الى السلطن والى القصة أيجل ذلك ؟ قال . من تحاكم اليهم فى حق أو باطل وإنما نحاكم الى الطاعوت ، وما يحكم له فانما يأخذ مبحثاً وان كان حقاً ثابتاً له ، لانه أخذ به حكم الطاعوت وما أمر الله أن يكفر به قال الله تعالى . «يريدون أن يتحاكموا الى الطاعوت وقد أمروا أن يكفروا به» قلت . فكيف يصعبان ؟ قال : بظن من كان منكم ممن قد روى حديثه ونظر فى حلالا وحرام وعرف أحكاما فليرصوبه حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكما فلم يقبل منه وإنما امتنع بحكم الله وعليه رد ، والراد علينا كالراد على الله ، وهو على حد الشرك بالله . (الكافى ح ١ - ص ٤٧) .

وأما رواية أبى حديجة فمن أبى عبد الله عليه السلام - قال : بعثنى *

﴿أمر عبد الله ﷺ إلى أصحابه فقال: قل لهم: إياكم داو قمت بينكم حصومة أوتداری فی شيء من الاحد والعتاء ان نحاكمو الى أحد من هؤلاء الفساق ، اجعلوا بينكم رحلا قد عرف حلالا وحرما ، وبى قد جعلته عليكم قصياً ، وإياكم أن يحاصم بعضكم بعضاً الى السلطان الجائر . (التهذيب ج ٦ - ص ٣٠٣) .

وأما توقيع الامام صاحب الامر ﷺ . عن اسحاق بن يعقوب قال : سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصي لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ ، فورد التوقيع بحط مولانا صاحب الزمان ﷺ : أم ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك... الى ان قال . وأما الحوادث الواقعة ﴿﴾ فارجعوا الى رواة حديثنا ، فانهم حجتي عليكم والله ، واما محمد بن عثمان العمري فرضى الله عنه وعسى أبه من قل وانه ثقتي وكتابه كتابي .

(كمال الدين وتمام النعمة ص ٢٦٦ ، النية ص ١٩٧ ، الاحتجاج ص ١٦٣) .

﴿﴾ المراد بالحوادث الواقعة التي يحتاج اليها الحاكم كموال اليتامى وتطبيق روعة العائب عنها زوجها ، وتولى الأمور الالهية ، من تعيين حد التعزير وتعيين موضع الحكم عند الشبهة وامثال ذلك - كما تقدم في لروايات

لا كما توهمه البعض من أن ذلك المسائل المستحدثة والاحكام ﴿﴾

وهل المراد برواية أحاديثهم ومعرفة أحكامهم يعنى جميع أحاديثهم وكذلك معرفة جميع أحكامهم أو يكفى البعض الذى يتم به الغرض...؟
الظاهر الثانى . . .

فان اشتراط رواية جميع أحاديثهم والاحاطة بها ومعرفة كل أحكامهم ، سوء كان فى (لكتب الاربعة) أو غيرها يؤدى الى أن لا يوجد هذا الفرد على مرور الارمان . . . !! .

ولذا ترى كل من تأخر من الاصحاب يستدرك على من تقدمه من انفصلاء بسبب اطلاعه على ما لم يطلع عليه من تقدمه ، وهذا عند المدرس للفن أمر ظاهر لا ينكر .

* لمسنجدة لعدم وجود الدليل عليها من عبد الاثمة عليه السلام فمن أين يستفنون فى ذلك لرأى أم الوحى . . ! وذلك اد سلما بان هناك مستجد فى الدين لا يوجد جوابه عند معدن العلم عليه السلام - فان وجد بهذا المعنى حقيقة يجب التوقف كما أمرنا من أهل الامر عليه السلام فى امثل هذه المواضع وتحاذ الاحتياط باب سلامة لان لا تحصل الدامة .

كما تدل عليه رواية داود بن القاسم الجعفرى عن الرضا عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لكميل بن زياد : أخوك ديك فأحنط لديك بما شئت .

وعن أبى شيبه ، عن أحدهما عليه السلام قال فى حديث : الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام فى الهلكة .

وعن أمير المؤمنين مرسل أنه قال : أنما سميت الشبهة شبهة لانها*

وقد استقصينا في (كتاب المسائل الشرارية) جملة من المواضع التي عطلوا فيها عن النصوص مع يدي (الكسب الأربعة) المتداولة [بيهم] فيهم على أن مبحثناح اليه من احاديث الكساح مثلاً لو كان الواقعة المحتاح اليها فيه لا يتوقف على "حديث الصلاة .. ونحوها وهكذا ..

ويؤيد ذلك ما في رواية (ابن حديجة) من قوله "لكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئاً من قصايانا فاجعلوه .. الح .. فما ذكره بعض الاصحاب من اشتراط الاحاطة بالجميع لس بموجه، وقد فهم من كونه حاكماً وقصياً من جههم (صلوات الله عليهم) رجوع جميع الامور الحسبية عملاً بحق النيابة ..!

ثم انه لو لم يوجد العقبة المذكور أو تمدد الوصول اليه ، فالظاهر نه لاحلاف في جوار تولى عدول المؤمنين العارفين ومن لم يبلغ تلك المرتبة العلية لسائر الامور الحسبية [عدا] ما يتعلق بالحكم والقضاء

﴿تشبه الحق. فأما ولياؤ الله فصياؤهم فيها اليقوس ودليلهم سمت لهدى .
وأما أعدؤ لله فدعاؤهم فيها الضلال ، ودليلهم العمى .

الى غير ذلك من الاحبار التي تتخاور «٩٠» حديثاً كما جمعناها في مكان آخر .

وأما المستحدث عند علمائنا في هذه العصور على نحو المجاز أولاً أو أن المراد من الاستحداث في الموضوع لالحكم . كقل حكم السفينة الى الطائره . فانه وارد بل هو شأن العقبة والمتبع الراوى لاحاديثهم ﷺ .

وان لم يكن كذلك فانه يتولى شأنه ويجريه بما يحسه .

والافتاء دعواً للحرج المنعى بالشرعية السمحة السهلة لما يلزم من الضرر
وانتصر في موال الأيتام ولعيت والعروح وبخوها ، كما لا يحصى على
من جاس خلال تلك الديار ورأى ما يحدث في الاقتصار على ممر الادوار ،
ولانه تعاون على البر والتقوى .

وبدل على ذلك ايضاً طاهر (صحيح ابن ربح) قال مات رجل من
اصحابنا ولم يوص موص امره الى القاضي الكوفي قصير (عند الحميد) القيم
بعاله وكان الرجل حلتف ورثة صغاراً ومناعاً وهو رى فاع (عند الحميد)
امتاع فلما ارد بيع الحوارى ضعف قلبه فى بيعه اذ لم يكن الميت
صبر به وصيته وكان قيامه هذا بأمر القصى لانه مروح - قل قد ذكرت
ذلك لاني سمعتك فقلت يموت الرجل من اصحابنا ولم يوص لى أحد
ويحلتف جو رى فيقيم القاصى رجل ما ليعهه [أوقال بقول بذلك رجل
من] فيضع قلبه لانه مروح فما يرى فى ذلك القيم ؟ قل فقال : اذ كان
لقيم مثلك ومنل (عند الحميد) فلا بأس (٨٥) .

واظهار كما استظهره بعض مشايخنا المتأخرين المماثلة فى العدالة
والصبط لأمورهم ، ومن القضاء والحكم والافاء : فالمشهور بل ادعى
عليه لاجماع غير واحد من اصحابنا اختصاص ذلك بالفقيه الجامع
للشرائط .

ولكن المقول عن (الشيخ أحمد بن فهد الحلى) (٨٦) و (الشيخ

(٨٥) لا يوجد هذا الحديث بهذا النص فى المصادر التى تحت
نظري القصار وتبغى القاتر .

(٨٦) هو العلامة الحرير الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد بن *

حسين بن مصلح الصيمري (٨٧) و (الشيخ حسين بن منصور صاحب

حسين بن محمد بن ادريس ابن فهد لمقرئ الحلبي . ولد سنة ٧٥٦
الهجري .

قال في (أمل الآمن) . فحصل عالم نفعه صالح راهد عابد ورع جليل
القدر ، له كتب كثيرة منها : لمهذب شرح المختصر النافع ، وعدة
الدعي ، و لمختصر ، و لموجز ، و شرح الافية للشهيد ، لمحرر ، التحصين
الدرالمريد في التوحيد ، يروي عن تلامذة الشهيد . انتهى كلامه ربه
في مقامه . ومن الذين يروي عنهم الشيخ عبد الحميد البلي ، والشيخ
زين الدين علي بن ، الحارث الحنزي .

ويروي عنه ابن أبي حمهور الاحمائي في عوالي للالى عدة وسائل
ودكره هناك ولفقه بالحساوي المصري ، ومهم الشيخ عز الدين الحسن
بن علي المعروف بابن العشرة ، و لشيخ زين الدين علي بن الهلال
الحارثي المعروف بابن الهلال .

توفي في سنة ٨٤١ - عن عمر يسهر ٨٥ سنة (رضوان الله عليه) .

(٨٧) هو العالم المحدث لعابد الراهد الشيخ حسين بن مفلح

الصيمري الحراني - وقيل بن مصلح كما في المتن .

قال في (أمل الآمن) : عالم فاضل محدث عابد كثير التلاوة والصوم
والصلاة و لحج وحسن الحلبي ، واسع لعلم له كتاب المناسك الكبير
كثير العوائد ، و رسائل حري ، توفي سنة ٩٣٣ ، يريد عمره على الثمانين
انتهى كلامه اعلى الله مقامه .*

الحاوی (٨٨) جوار ذلك (٨٩) لقد بعض الشرائط مع عدالته عند تعدد لعقبة الجامع ، دعاً للجرح - ! وجعلوا ذلك من قبل وجوب الامر بالمعروف و نهى عن المنكر ، ونقل صاحب (الحاوی المذكور) انه يقتصر في الحكم على ما يحققه متابعه من المسائل الاجتهادية ويعتمد فيها الصلح ، فان تعدد تركه .

وحجة المانع على ما يفهم من كلام (شيخ الشهيد الثاني) في رسالته التي في المسع من تقليد الاموات .. ! هو الاجماع .. ! .

أقول : والظاهر عندى هو القول بالمسع (٩٠) واحتصاص ذلك

* وذكره غيره : مثله ما قاله في الاعيان : انه توفي في أول يوم المحرم حرم الله على حمده النار واورده على حوص الفارس المعوار .
ودرس في مساباد سلم الله أهلها وأهل من حولها .

(٨٨) نسخة الكتاب «الحاوی» لشيخ حسين بن منصور ، كما قالها المصنف (فده) في كشكوله ونقله ان الشيخ ابن مطيع الصيمري نقل عن الشيخ حسين بن منصور القول بحوار الحكم والقضاء لغير المجتهد وصرح بان القول مقول في كتابه الحاوی . مع ان الشيخ الشهيد الثاني (فده) نقل ان الكتاب للجرجاني بل كذلك أكثر من في عصره كما ينقلون عنه الكثير . ونحن لم نطفر على ترجمة الشيخ المذكور لئرى القول الصارم من غيره !! .

(٨٩) أى القضاء والحكم والافتاء والتصدر .

(٩٠) أى عدم حوار القضاء و لافناء والحكم الالهيقيہ الجامع -

خلفاً كما تقدم عن الشيوخ الثلاثة الآنف ذكرهم بالجوار .

بمن وردت فيه تلك الاحار الدالة على انه القاضى والحاكم من جهةهم عليه السلام لا لما ذكروه من اجماع، فانه ليس بذلك الدليل الذى يقطع به النزاع، بل الاحار المستفيضة عن أهل الذكر عليه السلام.

كقول أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه (لشريح) على ما رواه (لشايخ الثلاثة) «جور الله تعالى مرانهم» (٩١) «با شريح قد جلست مجلساً لا يجلسه الا نبي» ووصى أوشقى (٩٢).

وما رواه في (الفتية) ومثله ايضاً في (تهذيب) عن (سليمان بن خالد) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اتقوا لحكومة فان الحكومة انما هي للامام العادل بالقيضاء العادل في المسلمين ليس ووصى نبي (٩٣).

والحصر في النبي والوصى اضافي بالسبب الى من تصدر في ذلك بغير ادانهم - لما عرفت من الاحار الدالة على [أن] من عرف احكامهم وروى

(٩١) هم اعلام العلم ودائرة الحديث والحلم وحائمة رواة الوسم عليه السلام المحمديون الثلاثة - الكليني - والصدوق - والشيع - حشر بالله على ما حرروا ووقفوا الله كما هم وقفوا.

(٩٢) رواه الكليني في الفروع ج ٧ ص ٢٠٦ ، ورواه الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢ ورواه ايضاً في المنع ص ١٣٢ من ٩ - الطبع الحرى ورواه لشيع في التهذيب ج ٦ ص ٢١٧ .

(٩٣) رواه في الفقيه ج ٣ ص ٢ ، ورواه في التهذيب ج ٦ ص ٢١٧ ورواه في الفروع ايضاً ج ٧ ص ٦ - ٤ .

حديثهم : فهو حاكم وقاص من جهتهم (٩٢) .

ومارواه (المشايخ الثلاثة) عن الصادق عليه السلام من ان القصاة اربعة واحدة في الجهة وثلاثة في النار (٩٥) - ثم عد ما عليه اللين الى ان انتهى الى الرابع فقال : ورجل قصى بالحق وهو يعلم في الجنة (٩٦) .
ومثلها جملة من الاخبار التي يطول سفلها الكلام ، وكلها صريحة

(٩٢) ان في باب انال هذه الاخبار كثير . ولا يحصى ان هذه الاخبار تدل بظاهرها على عدم جوار القصاة لغير المعصوم عليه السلام ، ولأريب أنهم وكلوا من يتوهم في ذلك - ولابد من اشارك معنى الاصل في القصاة لهم ، كما في قوله «لا يحل له الا سي ..» بحمل المعنى في الاصل . ولابد من قول لمعنى الاصافي في الحصر بالنسبة الى من جلس فيها بغير اذنه وتصهم عليه السلام ، والحاصل من هذا ان لعقبة داخل في دلالة هذه الاخبار من غير شوب شكك ولا تأويل مقال .

(٩٥) رواه الكليني في الفروع ح ٧ ص ٢٠٧ ، ورواه الصدوق في الفقيه ح ٣ ص ٣ ، ورواه الشيخ في التهذيب ح ٦ ص ٢١٨ ، ورواه أيضاً المهيد في المقبعة مرسلًا ص ١١٢ من ٢٢ الطبع الحجري .

(٩٦) الرواية المستدل بها الكاملة هي : عن أحمد بن أبيه روى لى أبي عبدالله عليه السلام قال : القصاة اربعة ثلاثة في النار وواحدة في الجنة : رجل قصى بحور وهو يعلم فهو في النار ، ورجل قصى بجور وهو لا يعلم فهو في النار ، ورجل قصى بالحق وهو لا يعلم فهو في النار ، ورجل قصى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة المحصال باب الاربعة .

فى الميع من الحكم والافتاء لا لذلك المحصوص فى تلك النصوص بالاستثناء .

وكيف كان فمثل سيدنا (دُم الله تعالى سعادته وأجره ابدته) (٩٧) من قسم نوح (٩٨) نورع والتفوى فى العلم والعمل وحرار الصيب الوافر الاقوى من اجتناب الخطأ والخطئ (٩٩) من لا يرتاب فى جوار قيامه بالامور الحسية وانتظامه فى صلك حملة الشريعة المحمدية ، وان توقف (دامت يده) لمريد ورعه واحتياطه فى الدخول فى تلك الامور فهو حسماً استدعى (رفعت علامه) من محبه مآدون ومأمور .



(٩٧) اى السائل السيد عبداللّٰه البلاوى (رصوان من الله عليه) .

(٩٨) الاوح اى العلو الاروع - والحد الاقصا : وتسمى أقصى

نقطة فى بعد القمر عن الارض أوجاً .

(٩٩) الخطئ : اى الرئى وهو رديف الخطأ فى الرأى والمطئ

الفاسد ، وخطئ فلان : اى لم يصب الهدف ، ولم يرتئ الصواب .

مسألة

قل لارال مؤيداً بالتوفيق والاحلال : وما أقل ما يحصل به لايمان
من العقائد بحيث تدفع الزكاة والحس وتصح ما كخته وغير ذلك من
احكام الايمان فهل هو مجرد اقراره بالمعارف الحس من التوحيد
والعدل والنوّة والامامة والمعاد ، وان كان لو سئل عن دليل ذلك لم يعرفه
ولم يمكنه اقامة الدليل كما هو في اكثر الناس في هذا الزمان - تفصلوا
بيان ذلك .

الجواب

وبه الثقة في كل باب ان هذه المسألة مما طال فيها رمام الكلام
بين علمائنا الاعلام ، وقد حققنا هذا المقام بما لا يحوم حوله نقص ولا اتمام
في كتابنا (اعلام الفاصدين الى ما هج أصول الدين) ولشيرها الى نسخة
مما هنا لك بينة المدارك واصحة المسائل .

فنقول : الاظهر عندنا كما عليه جملة من جهابذة (١٠٠) اصحابنا

(١٠٠) جهابذه من جهاد وجهيد : وهو الناقد الصائب العارف

بالتفرق بين الحق والباطل .

منهم (المحقق حوجه بصير لئمة والحق والدين الطوسي والراهد لعائد المجاهد المولى الاردبيلي) وتلميذه (السيد السد صاحب المدارك والمحدث الكشاني) وغيرهم .. : هو الاكتفاء بمجرد اعتقاد ذلك من غير توقف على الدليل بأى معنى اعتبر من كونه على النهج المبرأى أو ما تطلبه به النفس - كما هو احتيار (شيخنا أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني قدس سره) .

لما ان الإيمان لغة وشرعاً هو التصديق، وحقيقته الادعاء بأى طريق حصل ، والكيف بما راد من الدليل بأى معنيّة يحتاج الى الدليل . نعم لا بد من حصول ذلك ولو بالتقليد على جهة الادعاء القسري والتصديق البقبي بحيث يكون حارماً متيقناً لذلك (١٠١) .

وبعضهم من جملة من احاروا ان لمعرفة بالتوحيد بل بالسوة ويحويها أمر يدهى لا كسى (١٠٢) كما نقله في ذلك الكتاب المشار اليه .

(١٠١) جعل عدم جواز التقليد في أصول الدين لانه لا يحصل به الادعاء واليقين واداً حصل عند الشخص بالصورة المتقدمة في المتن فيجوز من باب العوامل المؤدية لمعرفة الله وتصديق الرسول ﷺ أو لتسك بالائمة عليه السلام، ومن أراد المزيد فليراجع المسألة الثانية من المسائل المتقدمة على الرسالة الصلواتية للمصنف (قدس سره) .

(١٠٢) اى ضرورى لا طرى وكسى كما عليه البعض ، ومن اراد تحقيق المقال فليراجع الى كتاب قواعد المرام في علم الكلام للشيخ ميشم البحراني (نور الله صريحه) . والمسألة الاولى من المسائل المتقدم ذكرها للمصنف (قدس سره) .

وهو مؤيد لما قلناه ومن الطاهر المشهور الذى هو فى التصور كالنور على الطور (١٠٣) ان الرسول ﷺ لم يكلف لئاس عند طلب الايمان منهم ناريد من الاقر رب الشهادتين ولا التزام بما جاء به من الاوامر والنواهي ، فمن اقر بذلك مع ادعاء وتصديق حكم بايمانه واستوجب الجنة بذلك (١٠٤) ومن اقر بذلك لاعتراض ادعاء وتصديق حكم باسلامه واخرى عليه احكامه من تطهارة وحفظ الدم والامال والمساكنة ونحوها (١٠٥)

(١٠٣) الطور بفتح الفاء وتشديدها - بمعنى الحال والقدر والهيئة وجمعه أطوار كما فى الآية الكريمة «وقد خلقناكم أطواراً» . والمعنى المراد محارى : أى يورد على الكل من الطرفين اقليل بالضرورة والنظري ، والاشارة والمعتزلة .

(١٠٤) وما جاء عنه ﷺ وعن غيره الطاهرة ﷺ فى تحديد الايمان كافى وصح كما فى قوله ﷺ «ما سئل عن الايمان فقال : الايمان اعتقاد بالحق وقول بالصدق وعمل بالاركان ، فحملت هذه لكلمات كل ما فى معنى الايمان : فان التصديق المراد به هو الاعتقاد بالحق ، ولشهادتين فى قول بالصدق ، ولا التزام بالاوامر والنواهي هو لعمل بالاركان وغير ذلك من الروايات الواردة عن معدن العلم ﷺ .

(١٠٥) دمه فى هذه الصادرة مسلم ولكن ليس بمؤمن لوجود الفارق بينهما من أن الملازم للايمان حصول الادعاء والتصديق والتسليم وان لم يكن كذلك تعين انه اقر بالشهادتين ومن اقر بها حق دمه وصار أمره كبقية المسلمين ، كما فى روايات المعصومين ﷺ .

أعم من أن يكون مع النكر في الماطر كالماتقين أولاً كالمؤلفة فنوبهم
لذين تألمهم ﷺ ولم ينقل عنه طلب شيء رابده على ذلك .

ومما يؤيد ذلك استعاضة الأحبار باللهي عن التعمق في علم الكلام
والوقوف على طهر ما في السنة لسوية وكلام لملك العلام - كما روى
عنه ﷺ حين خرج ورء اصحابه يحوصون في القدر فقال بعد أن عصب
حتى "حمرت وجهه (١٠٦) : مبهدا أمرتم تقربون كتاب الله بعضه
ببعض فما مكرم الله فافعلوا وما بهاكم عنه فانتهاوا (١٠٧) .

ومروى عن (عبد المبرر بن لمهندي) قال : سألت الرضا ع عن
التوحيد ؟ فقال : كل من قرأ قل هو الله أحد وآمن بها فقد عرف التوحيد ،
فنت : كيف يقرأها قال : كما يقرأها الناس . (١٠٨) والظاهر أن السائل
نوههم من كلام الامام ع أن مراده بالقراءة مثل الدرس والتعلم والتفكر
ونحوه حيث سئل عن كيفية القراءة فأجابه ع بأن المراد قرائتها على
وجه التلاوة كما يبتلوها الناس - بمعنى الاكتفاء بمجرد طوهر المعاني
المتبادرة من حاق (١٠٩) اللفظ عند من "س اللغة .. ا :

(١٠٦) الوجنة : هي ما ارتفع من الحدين وحاط العين . وجمعه
وجنات .

(١٠٧) راجع مقدمة كتاب البرهان

(١٠٨) المروى في كتاب التوحيد ص ٢٨٤ .

(١٠٩) الحاق بمعنى لا أقصى والكمال ، ويراد به الوسط أيضاً ،

ولكن ما تقدم أقرب للحال .

وما رواه في (لوحيد) بسنده عن (عبد العظيم الحسيني) قال :
 دحيت على سيدى على بن محمد بن على بن موسى عليه السلام فلما بصرنى
 قال : مرحباً بك يا أبا لقسم ، أنت وليا حقا - قال فقلت له يا بن رسول الله
 أبى أريد أن أعرض عليك ديبى ، فان كان مرصداً أثبت عليه حتى لقي الله عز وجل
 فقال .. هاتها يا أبا لقسم فقلت : بى قول : أن الله تبارك وتعالى وحده
 ليس كشيء شئ ، خارج عن لحدين حد الابدال وحد الشبه ، و به
 ليس بجسم ولا صورة [ولا عرض ولا جوهر] بل هو محسم الاجسام ،
 ومصور لصور ، وخالق الاعراض والحوهر ، ورب كل شئ ومالكه
 وحده ومحدثه ، وان محمداً عبده ورسوله حاتم لبيس فلا تسمى بعده الى
 يوم القيامة - وأقول : ان الامام والحليفة وولى الامر من بعده أمير المؤمنين
 عيسى بن أبى طالب ثم الحسن ثم الحسين ، ثم على بن الحسين ، ثم محمد بن
 على ، ثم جعفر بن محمد ، ثم موسى بن جعفر ، ثم على بن موسى ثم
 محمد بن على ، ثم أنت يا مولاي .. فقال عليه السلام : ومن بعدى [اسى الحسين]
 فكيف نسين بالحلف من بعده - قل قلت ، وكيف [دك] يا مولاي ؟ قال :
 لانه لا يرى شخصه ولا يحل ذكره باسمه حتى يخرج فيما لارض فسطاً
 وعدا كما ملئت وظلماً جوراً ، [قل] : فقلت أقررت - وأقول : ان وليتهم
 ولى الله وعدوهم عدو الله وطاعهم طاعة الله ، ومعصيتهم معصية الله ، وأقول :
 ان لمعراج حق ، و لمسئلة فى القبر حق ، و ن لحة حق وان المار حق :
 والصراط حق ، و لميران حق ، وان الساعة آتية لا ريب فيها ، و ن الله
 يبعث من فى القبور ، وأقول : ان الفرائض الواجبة بعد الولاية الصلاة ،
 والركاة ، والصوم ، ون الحج والجهاد ، و الامر بالمعروف والنهي عن

المسكر ، فقال علي بن محمد عليه السلام يا أبا لقسم هذا والله دين الله لدى ارتضاه لعمده ، فأثبت عليه ، ثبث الله بأنقول لثالث في الحياة الدنيا وفي الآخرة (١١٠) .

فهذه الحديث كما ترى يابى بأوضح دلالة على أن مجرد التصديق بهذه المعارف هو دين الله الذي ارتضاه لعماده - ولم يسأله الإمام عليه السلام بعد ظهوره اعتقاده بذلك عن دليل على شيء منها ، ولو كان إيمانه متوقفاً وراء ما ذكر على معرفة لدليل لما قبل منه ذلك لأنه إقامة الدليل على كل منها ، ولما حكم بأنه بمجرد ذلك دين الله الذي ارتضاه لعماده ودعى له بالثبات عليه .

وبالجملة معنى عقد المكلف معنى ما دلت عليه كلمة الشهادة وصدق النبي صلى الله عليه وآله في كل ما علم ثبوته عنه فلا ريب في إيمانه ، نعم يعنى لأشكال في بعض عوام (الشبهة) الضميمة العقول ممن لا يعرف الله تعالى إلا بمجرد هذه الترجمة حتى لو سئل عنه من هو . ؟ هربما قل محمد أو علي .. ! كما شاهدناه من بعضهم ، أو لا يفرق بين النبي والإمام ، أو لا يعرف الأئمة كمالاً ، أو لا يعرف من المعارف أصلاً فصلاً عن التصديق بها - !! ٢ .

وطاهر أن مثل هؤلاء لا يحكم بإيمانهم بل هم بحسب الأحكام الديوية من جملة المسلمين ، وفي الآخرة من المرجئين (١١١) .

(١١٠) المروى في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق (قده) ص ٨١ .

(١١١) أمّا الجحيم أو النعيم .. !

وفي اعطتهم من لزكاة المشروطة بايمان المستحق شكل ..؟
وليس كذلك [في] الكاح فان شرعه الاسلام لا الايمان (١١٢) كما استعاضة
به لاحير (١١٣) ، واشترط الايمان وقع عملة من جمهور (متأخرى
اصحابنا) بناء على حكمهم باسلام المحالين مع ترادف الاحار بالمع
من ما كحتهم ؟! وقد اوضحنا ذلك بما لا يريد عليه في (رسالة الشهاب
الناقب في بيان معنى الناصب) .

و لاحوط أن لا يعطى من هؤلاء المستضعفين (١١٤) شيئاً من الزكاة
أو لحس الأبعد تلقبهم لمعارف الخمس (١١٥) ونصديقهم بذلك .



(١١٢) الاسلام هو التصديق بأصول الدين الثلاثة واما لايمان
التصديق بأصول المذهب الخمسة . . .

(١١٣) وهذا ليس حتى على متبع الآثار من كتب الاخبار وعلماء
لامصار . وقد ذكرها الشيخ المصنف (قده) في كتابه الحقائق ، لجزء
الرابع عشر فراجع هناك التفصيل والتأويل .

(١١٤) أي من المحالين المستضعف منهم واحترربذلك ما لان
المستضعف مستثنى من نجاستهم ، فلا يستثنى هنا - لانه موضع توقف
الصحة والعدم ..

(١١٥) التوحيد والعدل والنبوة و الامامة والمعاد

مسألة

قال أبده الله تعالى بالتوفيق وسفاه رحيق (١١٦) التحقيق -
وما اعتقادكم في القاصد للأربعة المراسح والرجوع في يومه أو في صمن
العشرة ، فهل يجب عليه التقصير كما هو مذهب (النفاة الجليل) أو
التحجير ، كما هو مختار (الشيخ) في أحد أقواله أو الاتمام كما هو
المشهور ؟

الجواب

ومنه سبحانه يستمد الهدية للصواب أن تفصيل القول في هذا المقال
على وجه يسهل لأحديه لجملة الأفهام . أن يقل أنه لما احتلت لأخبار
الواردة في تحديد المسافة الموجبة للتقصير ، فبين ما دل على أنها ثمانية
مراسح ، وما دل على أنها أربعة .. احتلت أبطار أصحابنا (رضوان الله
عليهم) في الجمع بينهما على الأقوال . .

أحدها : ما هو المشهور بقييد أخبار الأربعة بالرجوع ليومه فيتختم
التقصير عندهم مع إرادة الرجوع ليومه ولاتمام فيما عداه .

(١١٦) الرحيق بمعنى الحاصل الصافي الذي لا شوب فيه .

وذهبها: وجوب التقصير [عندهم] مع ارادة الرجوع ليومه ولتحجير مع عدم ذلك : وهو لمقول عن (ابن بابويه في من لا يحصره العقبه ، والشيخ في النهاية) (١١٨) لا انه منع من التقصير في الصوم وخصه بالصلاة فيكون هذا ثالث الاقوال .

ورابعها : حمل حار الاربعه على التحجير ، يعنى ان قصد الاربعه الى مدون الثمانية فيتحجير بين القصر و لانما يرجع ليومه أو يرجع بكليته .

وهو احتير (الشيخ في كتابي الاحرار) على ما فهمه لاكثر من كلامه . (١١٩) .

(١١٨) قال الصدوق في (من لا يحصره العقبه) : ومنى كان سفر الرجل ثمانية فراسخ فالتقصير واجب عليه ، واداك كان سفره أربعة فراسخ وأراد الرجوع من يومه فالتقصير عليه واجب انتهى كلامه زيد في مقامه ص ٢٨٠ .

وقال الشيخ في (لهما) . لتقصير واجب في سفر ، اذا كانت المسافة ثمانية فراسخ فان كانت المسافة أربعة فراسخ ، وأراد الرجوع من يومه وجب أيضاً التقصير . انتهى كلامه اعلى الله مقامه ص ١٢٢ .

(١١٩) قال الشيخ أبو جعفر الطوسي في كتاب الكبير التهذيب ح ٣ ص ٢٠٨ ما هذا نصه «على ان لدى نقوله في ذلك انه يجب القصر اذا كان مقد السفر ثمانية فراسخ و اذا كان أربعة فراسخ كان بالخيار في ذلك ان شاء اتم وان شاء قصر » .

وحاشيتها: التفتيد للرجوع ليومه، كما في القول الأول لانه يتحير
بين القصر والاتمام : فقه في (الروص) ونسبه الى (الشيخ والشهيد في
الذكرى) (١٢٠) .

وكذا شاربه في (الروضة) ونسبه الى (ذكرى) (١٢١) وفهمه
من كلام (الشيخ في كنزى لاحار) لا يحد من تأمل وفي (غيره)
لم اقب عليه .

وسادستها: قصد الاربعة ما لم يقطع سمره بأحد لقواطع المقررة
من تيه قائم العشره أو مضي ثلاثين يوماً متردداً أو وصول مرله : وهو
الاطهر من الاحار، وعيه تنطى على وجه لا يعتبره دلل ولا عار. (١٢٢):

(١٢٠) قال الشهيد الثاني (فقه) في (الروص) . ولشيخ قول آخر
بالتحير لو قصد أربعة فرسخ وراد الرجوع ليومه جمعاً بين لاحار
أبداً وقوله الشهيد في ذكرى سهى . ص ٣٨٢ بطبع المحرى .

(١٢١) قال الشهيد النسي في (روضة) : وحملها الاكثر على
مريد الرجوع ليومه بمنحتم القصر أو يتحير وعليه لمصنف في ذكرى
انتهى ح ١ ص ٣٧٠ طعة المحف الاشرف .

(١٢٢) وهو لدى احتاره شيخ في (المداد) بقوله : الا اذا قصد
أربعة فراسخ وراد للرجوع قبل مضي العشره التي للاقامة أو قبل حصول
قاصع من القواطع الاتى ذكرها ليتصل السمر لعل من الذهاب والاياب
ولا يشترط الرجوع ليومه أو ليلته ، ولا يكون محبباً بين القصر والاتمام
ص ٣٠٠ .

وتوصيحه: ان المسافة الموجبة لتقصير: هي ثمانية فراسخ لا غير لكنها أعم من أن يكون متصلة دهاياً أو ملقعة من الذهاب والاياب فكما أن القاصد ثمانية متصلة لو جلس على رأس أربعة منها مثلاً أيدماً من غير ان يقطع سمره بأحد القواطع لمنقمة ود حكمه بالتقصير لبقائه على حكم لسر فكذلك حكم من جلس على رأس الأربعة التي هي محل البحث فانه لم يقطع سمره بأحد القواطع المذكورة فهو على حكم لسر، ولا فرق بين الصورتين لا السبق في هذه وعدمه في تلك والا فالكل مشترك في قصد ثمانية فرسخ، ولي هذا نقول مال جملة من (مأخرى المتأخرين) من اصحابنا (رصوا ان الله عليهم).

ومما يدل على هذا نقول ويدفع ماعناه أحبار (عرفت) حيث تضمنت لا نكار الشديد والتوبيخ الاكيد لاهل (مكة) على الانتماء في خروجهم الى عرفات مع انها على أربعة فراسخ من (مكة) والخروج للحج كما صرحت به تلك الاحار مع القطع بعدم الرجوع ليومهم مصافاً الى نهى لسائل بزيادة على ذلك عن الانتماء وأمره بالتقصير (١٢٣). وهذا مما يدفع لقول بالتقييد بالرجوع ليومه كما عليه الأكثر في عدم رجوع أهل (مكة) ليومهم كما عرفت ، ويدفع أيضاً القول بالتحجير لعدم مجامعته لما عرفت من لدم والانكار عليهم في الانتماء - وقوله عليه

(١٢٣) ومن اخبر عرفات رواية معاوية بن عمار أنه قال لابي عبد الله

عليه ان أهل مكة يتمون الصلاة بعرفات ، فقال : ويلهم (وويحهم)

وأي سر أشد منه لاتم . (الغنية ح ١ - ص ١٤٥).

وأي سر أشد منه لانتهم ١٠٠ .

فما صحح فيه في (المذكرك) من احتياط التحجير - وقوله : أنه لا ينافي ذلك بهي أهل (مكة) عن الانتماء [بمعرفات] لآما يحجب عنها بالحمل على الكرامة أو على أن المسمى عنه الاسم على وجه اللزوم انتهى (١٢٢) محتمل لو لم يكن في المقام الامجرد الهي خاصة أما مع اردافه بالامر بالتقصير والتسجيل على مخالفة ذلك وقولهم "عَلَيْهِ" : أي سر أشد منه - فهو تصريح دلالة على تحريم الانتماء في المقام من ان يحصى على ذوي الافهام .

وحينئذ فان كان مراد (ابن عقيل) بما نقل عنه من ثلث (العبارة) هو هذا المعنى الذي ذكره - ولا ريب في حسن بسطه لال الرسول (صلى الله عليه وعليهم) ، لانه المفهوم من احبارهم (والمعنى) (١٢٥) لانه لاوجه لتقييده بالرجوع لما دون العشرة او بحوز الالاي رجع الاعد عشرين

(١٢٢) المذكرك ص ٣٢٥ الطبع الحجري .

(١٢٥) قال ابن عقيل في كتابه على ما نقل عنه العلامة في (المختلف)

ونقله أيضاً غيره . كل سر كان ملحقاً بردين وهما ثمانية فراسخ أو يزيد دهاً وبريد جاثياً وهو أربعة فراسخ في يوم واحد أو فيما دون عشرة أيام فعلى من سافر عند آل الرسول اذا خلف حيطان مصره أو قرينته وراء ظهره وحصى عنه صوت الادان أن يصلي صلاة السفر ركعتين . انتهى . ص ١٦٢ - الطبع الحجري .

وعليه لكثير من الروايات كما هي موصغ اعتماد الابات العظام .

٩٠ ﴿حَكَمَ الْقَاصِدُ لِلْمَسَافَةِ﴾ أُحْوَى الْمَسَائِلِ الْمُهَيَّاتَةِ

يَوْمًا وَلَمْ يَقْطَعْ سَعْرَهُ بَنِيَّةً أَقَامَةً ، وَلَا وَصُولَ مَرَلٍ ، فَانْهَ بَقِيَ عَنِ
حَكَمِ السَّعْرِ .

وَمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ نَيْصًا رَوَايَةُ (صَفْوَان) عَنْ الرَّصَنِ عَلَيْهِ
قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ حَرَّحَ مِنْ (بَعْدَاد) يَرِيدُ أَنْ يَلْحَقَ رَجُلًا عَلَى رَأْسِ
مَيْلٍ فَلَمْ يَلَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يَلْحَقَ (النَّهْرُونَ) وَهِيَ أَرْبَعَةُ فَرَاسِحَ مِنْ (بَعْدَاد) ،
أَيُّطَرِدُ رَادًا لِرَجُوعِهِ وَيَقْصُرُ؟ قَالَ : لَا يَقْصُرُ وَلَا يَطْطُرُ لِأَنَّهُ حَرَّحَ مِنْ مَرَلِهِ
وَلَيْسَ يَرِيدُ سَمَرْتُمَايَةَ فَرَاسِحَ ، بَلْ يَخْرُجُ يَرِيدُ أَنْ يَلْحَقَ صَاحِبَهُ فِي بَعْضِ
الطَّرِيقِ فَتَهَادَى بِهِ السَّبْرُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَعْلُهُ ، وَلَوْ أَنَّهُ حَرَّحَ مِنْ مَرَلِهِ
يَرِيدُ (النَّهْرُونَ) دَهَابًا وَحَائِيًّا لَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسُورَ مِنَ اللَّيْلِ سَفْرًا وَالْأَفْطَارَ ،
فَإِنْ هُوَ صَحَّحَ وَلَمْ يَسُورَ السَّعْرَ فَيُرِيدُ لَهُ بَعْدَ أَنْ أَصْبَحَ فِي السَّعْرِ قَصْرًا وَلَمْ يَطْطُرْ
يَوْمَهُ ذَلِكَ (١٢٤) .

وَأَمَّا حَبِيرَانُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ : يَقْصُرُ وَلَا يَطْطُرُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالِ الْحَكَمِ
فِي رَجُوعِهِ مِنْ (النَّهْرُونَ) إِلَى (بَعْدَاد) وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ فَرَاسِحَ فِي
الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْحَبِيرِ فِي قَصْدِ لَارِئِهِ كَصَاحِبِ (لَمْدَارِك) وَمَنْ
تَقَدَّمَ (١٢٧) .

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ : وَلَوْ أَنَّهُ حَرَّحَ مِنْ مَرَلِهِ لَحَ . . . مَعَ قَوْلِهِ سَابِقًا لِأَنَّهُ
حَرَّحَ مِنْ مَرَلِهِ وَلَيْسَ يَرِيدُ تَمَايَةَ فَرَاسِحَ : دَالٌ عَلَى أَنَّ قَصْدَ الْأَرْبَعَةِ

(١٢٤) مَرُورٍ فِي كِتَابِ التَّهْدِيدِ ج ١ ص ٤١٦ - وَالْأَسْتَنْصَارُ

ج ١ - ص ١١٥ .

(١٢٧) كَالشَّيْخِ فِي كِتَابِي الْأَحْبَارِ - وَالشَّهِيدِ فِي الذِّكْرِ .

مع نية الرجوع قصد للتمدية كما حققناه سابقاً .. ا .
 وعلى انه محدد قصد الاربعة مع ارادة الرجوع مطلقاً كاف
 في التقصير اذ لا تنقيد فيه بيوم ، كما يدعونه ...؟؟ .
 وقوله سبح . لكن عليه ان يسوي من الليل الح .. صريح في تحتم
 التقصير ورد على من [قال] بالتحجير .
 وأما قوله . وان هو أصبح لح .. فالظاهر ان معناه انه متى أصبح
 يعنى متى لا يسوي له الملامع مصى الرمان الذي يطلق عليه لصح وهو
 بعد دخوله الظهر فانه يجب عليه المصتى في صوم ذلك ليوم وان وجب
 عليه التقصير في الصلاة .
 وكيف كان فالأحوط لمن قصد الاربعة مطلقاً (١٢٨) لجمع بين
 العريضتين قصرأ وتماماً - والله اعلم .



(١٢٨) سواء كان يريد الرجوع أم لا ، بقاء يوماً أم لا ، انقطع سفره
 بالقواطع أم لا ...

مسألة

قال أدام الله تعالى نوفيته و مهل الى سبل الفصائل والعواصل
طريقه : هل لعدالة شرط في مسنحي نزكاة ؟ ولا ، وكذا الخمس .. ٢٢

الجواب

والله تعالى الهدى الى جادة لصواب أن الاظهر عدم اشتراط ذلك
في كل من لموضعين لعدم الدليل عليه ، بل عموم الاخبار واطلاقها في
كلا الموضعين يبادى بالعدم مؤيداً ذلك بدلالة الاحبار أيضاً على اعطاء
الاطلال والايتم من ذلك مع ان العدالة منتبهة في حقهم !
نعم في (مرسنة دود نصيرمي) (١٢٩) المنع من اعطاء الركاة
لشارب لحمر ، والظاهر انها مستند من منع من اعطاء الركاة لمرتكب
الكبائر .. ١٢١
والاحوط الوقوف على ما تضمنته «حسب» .

(١٢٩) الرواية: قال سألته عن شارب الحمر يعطى من الركاة شيئاً؟
قال : لا . الكافي العرو ع ١ - ص ١٦٠ - المقنعة ص ٢١ الطبع
الحجري - التهذيب ح ١ - ص ٣٦٣ .

مسألة

قال أبده الله تعالى بتأييده وسدده بتدبيره : وهل يجوز لعبدكم العمل بما يفهمه من احاديث اهل البيت عليهم السلام مع تمكنه من معرفة صحة الحديث وصحته ولو بمراجعة كتب الرجال وكذا الاطلاع عاباً على الأقوال والاحتياط مع الامكان أم العمل موقوف على معرفة العلوم التي ذكروها اهل التقليد والاحتياط كالاصول وغيرها وهل نجيب اذا سألنا بالمسائل لحلافة مع الامر بالاحتياط ام لا ؟؟ افتونا بجميع ذلك منابن ماجورين بحق محمد وآله الحيرة البررة صلوات الله عليهم اجمعين - .

الجواب

ومنه سبحانه نستمد الهداية للضوابط اذ ما ذكره اصحابنا الاصوليون (رسوا الله عليهم) من توقف العلم والعمل للفقيه على تلك العلوم (١٣٠)

(١٣٠) كعلم النحو والبلاغة والصرف والمنطق وشيء من الكلام والرجال والدراية وأصول الفقه وشيء من الفلك وغيرها من العلوم التي اثبتوها في رسائلهم ودواوينهم . . !!

امرا لا يعرف له مستند بل طاهر الاحبار ترويه كامرهم ﷺ للشعبة العبيدي
لشعبة عنهم بالرجوع الى جملة من روايتهم ، وحملة احبارهم .
ومن المعلوم ان ماعدا العربية و اللغة من تلك العلوم غير معارف
في تلك الارمن ولا معول عليها بين اولئك الاعيان ، بل مدارهم مجرد الرواية
عن اهل الذكر صلوات الله عليهم مشبهة ونوسائط ولوم من تلك لاصول
المتداولة بينهم .

بمع لا ريب أن ممارسة هذه العلوم مما بعيد ريادة في القوة التي
بها تنسبط مدعي تلك لاحبار والملكة التي عليها في ذلك لمعتول والمدار
لكي العنده التامة في ذلك ريادة على ما هالك هو القميص بقميص الورع
والتقوى والفوز بحظ الوافرمه والنصيب الاقوى و لملارمة على جملة
الطاعات و عبادات ، ولا رجار عن حملة المبهيات من لمحرمت
والمكروهات ، فان ذلك في القمص من لباص من أعظم الاسباب لمن
أحد به وارانص ، و لدين جاهدو فيا لهديهم سنا (١٣١) .

ثم أن مثل سيدنا ادام الله تعالى اجلاله وأعلى في درجات العلا اقباله
من لا يشك في ورعه وتقواه واحتياضه في عمله وفتواه ، ودا تبادر الى ذهنه
الشريف ، وأنقش بلوح فهمه السيف شيء من معاني تلك لاحبار الجحد
مع النظر في السند ولو سراجة الكتب المدونة في ذلك الشأن فلا بأس
بالعمل بذلك ، لكن الواجب مع ذلك مراجعة كتب أصحابنا الاستدلالية
فانها مما تعين أعظم الاعانة على ذلك ، فانها في الحقيقة كالشروح للاحبار

في النسبة على معانيها والجمع بين مختلفاتها ، ومع ذلك ولو اجب السع بحمله كتب لأخبار العاليه الممار ، وعدم الانحصار على مجرد الكتب الأربعة المشهورة : ككتب (عبود أخبار الرضا ع) وكتاب لامالي وكتاب (معاني الأخبار) وبحوثها من الكتب التي جمعها (شيخنا المجلسي قدس سره) في كتاب (بحار أنوار حواء الله تعالى أفضل الحراء في دار القدر) .
فان كثيراً من الأحكام التي شتت جمعها من (مأخري المتأخرين) من أصحاب (رؤس الله عليهم) عسى من فان بها ممن تقدمهم بكونها حاية عن لمستند وجدت مسنداتها في هذه الكتب المشار إليها (١٣٢) .
ومادكره (شيخنا لشهد الثاني في درايه) من حصر الاستدلال في هذه الكتب الأربعة خاصة (١٣٣) لاوجه له ، فان استفاضة الكتب

(١٣٢) الكتب المشار إليها: ككتاب الحصول - وعبود أخبار الرضا ع - وإكمال الدين وإمام لعممة - ومعاني الأخبار - والتوحيد - وقرب الأساد - ولفقه الرضوي - دعائم الإسلام - وتفسير القمي - وتفسير العياشي - والكافي لأبي لصلاح الحلبي - وشارة المصطفى لشيعه المرتضى - و لوسائل ، والمستدرك الخ .

(١٣٣) قال الشهيد قدس سره وطاب ربه . في الحقل الثامن في حصر الأخبار ، ولكنه في آخر الحقل استدرك المقالة : وقال : فكيف كان حجابها ليست محصورة فيها - إلا أن ما حرج عنها ، صار إلا غير مصبوط ، ولا يكلف الفقيه بالبحث عنه . انتهى ص ٧٣ الطعة الأولى - قم المقدسة .

المشار إليها وتواتر بعضها عن مصنفها أمر لا يسكر وظاهر لا يستر ، وإن
[كانت] أقل مرتبة من تلك .

وبالحملة : فالواحب على لقبه اسمراع لوسع في تحصين تلك
الادلة من مطابقتها [و] طلبها من معادنها ، وربما وجد الحر في هذه الكتب
الاربعة مطلقاً أو محملاً أو عاماً ، وله مقيد أو مفصل أو محصن في غيرها
ومن الواحب أيضاً انظر في محتند لاجبر و لجمع بينها بالقواعد
لمقرره عن اهل العصمة صلوات الله عليهم بعد اعطاء التأمل حقه في معرفة
الاختلاف وكونه على وجه لا يسكن لتطبيق فيه بينها ولالاتلاف ، وإن
كثيراً من احبار ترى في يادى لظن متساقية ، وإذا تأملت في معانيها وقرءتها
حق التأمل وجدتها مؤلفة متصافية .

وأما الجواب بقول الخلافات في المسائل ، فلا تمة مهمة فيه للمسائل
نعم في مره بالاحتياط وقوف على سواء الصراط كما قد استفاصت به
الروايات عموماً وخصوصاً .

ومن ذلك (صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج) عن ابي الحسن عليه السلام
عن رجلين اصدا صيداً وهما محرمان ، الجزاء بينهما ؟ أم على كل واحد
منهما حراء ؟ قال : لا بل عليهما أن يجزى كل واحد منهما لصيد ، قلت :
إن بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال عليه السلام : إذا اصبتم
مثل هذا فلم تدرؤا فليكن بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا (١٣٤)

وقد اسوق في جملة من لأحار لو ارادة في هذا المصمار في (كتاب لمسائل الشيرازية) ولقطع لكلام حامدين للمناك العلام على مريد فصله التام ، الذي من عظم لغور بسعادة الامام ، مصلين على خيرته من الادم محمد وآله اشرف ذوي العقول والاحلام ، سائين منه سبحانه لغور عن فوت الافلام و تصح عن رلاب الاقدام راجين منه تدلي شأنه الحشر في رموة سائنا و بئنا عليهم افضل الصلاة والسلام ، مع الودين و لوالده بل وحمة أحواسنا ، لكرام ، و [يسقي] بكأس حميم في هذه الدار فسأله ان يلحقنا بهم في دار القرار .

و لأمول من ذلك الاح الشقى و لمهدب الابلى ، بل من حملة الاحوان الباطرين في هذه السطور ، و المتأمين بهذا المسطور أن يسدلوا ذبول التسامح على ما يحدونه من لقصورو لحمل - و يصححوا ما عثروا عليه من لحطأ والحط بعد اعطاء الأمل حقه في المقام ، و لتدبر فيما اشتعل عليه من القصر والارام والله سبحانه ان يصمني بالتوفيق ويجعله لى خير صاحب ورفيق .

وكتبه بماء الدائرة أعطاه الله تعالى كتبه بها في لدر لآخرة :
 فقير به الكريم ومسير حوده العظيم يوسف بن أحمد بن ابراهيم
 الدراري لبحر بنى - حامداً - مصلياً - مسلماً - مستمراً - ،
 بتاريخ سبع شهر ربيع المولود من السنة السادسة و لخمسين
 بعد المائه والالف من الحجرة السوية على شجرها
 وآله فصل الصلاة و لتحية - آمين - آمين آمين ..
 تمت بقلم الفقير الى الله العلى محمد بن على
 من حط مصنفها حفظه الله تعالى من
 الافات فى كريلاء المعلى بتاريخ
 يوم الخميس سادس عشر
 شهر رجب الاصب
 سنة ١٢٧٢ .



تمت أجوبة لمسائل الههانية لدى سألها السيد عبد الله البلاوى
 أصلاً والههانى موطأ - لعلامة الدهور وفهمة لعصور لشيج يوسف
 (بن عصمور) لبحر بنى الدراري ، على يد العلى الحانى أبو أحمد بن
 أحمد البحر بنى لعصمورى - وفقه الله لمراسيه وحبه معاصيه - بتاريخ :
 ليلة لجمعة الخمس من شهر ربيع المولود سنة ١٢٠٥ لهجري .
 و لحمد لله أولاً وآخراً به تبتداً لاسماء وبه تحتتم الاشياء .

❖ فهرس المصادر

❖ فهرس الاعلام

❖ فهرس الكتب

❖ فهرس المواضيع

﴿فهرس مصادر التحقيق﴾

- ١ - القرآن الكريم
 - ٢ - الكافي
 - ٣ - العيون
 - ٤ - الهدى «الطبع لبحرى» لشيخ الطائفة ابي جعفر الطوسى (قده)
 - ٥ - الاسبصار
 - ٦ - قرب لاساد
 - ٧ - الكافي فى الفقه
 - ٨ - العبدانى
 - ٩ - أبوجه بعض المسائل للمحدث البحرانى الشيخ يوسف آل عصمور (قده)
 - ١٠ - شرح لرسالة تصلاتية للمحدث البحرانى الشيخ يوسف آل عصمور قده
 - ١١ - لكشكول
 - ١٢ - لؤلؤه الحرس
 - ١٣ - الدرر المحمية
 - ١٤ - أمل الامل
 - ١٥ - وسائل الشيعة
- لنفه لاسلام الشيخ الكيى (قده)
للمحدث الكبير الشيخ الصدوق (قده)
لشيخ الطائفة ابي جعفر الطوسى (قده)
لشيخ لطائفة ابي جعفر الطوسى (قده)
للمحدث الحليل الشيخ لحميرى (قده)
لشيخ ابي لصلاح الحلى (قده)
للمحدث البحرانى الشيخ يوسف آل عصمور (قده)
للمحدث البحرانى الشيخ يوسف آل عصمور (قده)
للمحدث البحرانى الشيخ يوسف آل عصمور (قده)
للمحدث البحرانى الشيخ يوسف آل عصمور (قده)
للمحدث الحبر الشيخ لحر العالمى (قده)
للمحدث لحبر الشيخ الحر العالمى (قده)

- ١٦ - معانيق الشريعة للمحدث شهيد المولى لعيسى الكاشاني (قده)
- ١٧ - روضة المتقين للمحدث العلامة المجلسي الاول (قده)
- ١٨ - بحار لا نور للمحدث العلامة المجلسي الثاني (قده)
- ١٩ - الفرحه لاسيه للعلامة الحراي الشيع حسين آل عصفور (قده)
- ٢٠ - سداد العباد للعلامة الحراي الشيع حسين آل عصفور (قده)
- ٢١ - لاجتهاد «مخطوط» للشيخ محمد بن الحارث لمصوري الحراي قده
- ٢٢ - مية الممارسين في أجوبة الشيخ «صين» «مخطوط» للشيخ المنتبج
عبد الله السامحجي (قده)
- ٢٣ - الدرعية لى تصانيف الشيعة للشيخ آقاررگك الطهراني (قده)
- ٢٤ - اعيان الشيعة للسيد محسن الامين العاملي (قده)
- ٢٥ - ابوار الدارين للشيخ علي بن حسن الحرابي (قده)
- ٢٦ - خلاصة لا قوال للعلامة الحلبي (قده)
- ٢٧ - الرجال «الطبع الحجري» للمحدث لحاشي (قده)
- ٢٨ - ذكرى الشيعة «الطبع الحجري» للشهيد الاول العدلي (قده)
- ٢٩ - الرجل للشيخ تقى الدين بن داود الحبي (قده)
- ٣٠ - شرح بداية الدراية للشهيد الثاني زين الدين العاملي (قده)
- ٣١ - عوالي اللآلي للمحدث الكبير ابن أبي جمهور الاحساني (قده)
- ٣٢ - منتهى لمطلب «الطبع الحجري» للعلامة الحلبي (قده)
- ٣٣ - تذكرة الفقهاء للعلامة الحلبي (قده)
- ٣٤ - منتقى الجمال للشيخ حسن العاملي (صاحب المعالم) (قده)
- ٣٥ - علل الشرائع للمحدث الكبير الشيخ الصدوق (قده)

- ٣٦ - عيون أخبار الرضا عليه السلام للمحدث الكبير الشيخ الصدوق (قده)
- ٣٧ - نواب الأعمال للمحدث الكبير الشيخ الصدوق (قده)
- ٣٨ - اكمال الدين وتمام النعمة للمحدث فكبير الشيخ الصدوق (قده)
- ٣٩ - لحاصل للمحدث الكبير الشيخ الصدوق (قده)
- ٤٠ - التوحيد للمحدث الكبير الشيخ الصدوق (قده)
- ٤١ - المدارك «الطبع لبحري» للسيد السيد محمد الطباطبائي (قده)
- ٤٢ - الرشد في تفسير القرآن للمحدث الحامض السيد هاشم لبحري (قده)
- ٤٣ - اجوبة المسائل المذهبية للعلامة الحلبي (قده)
- ٤٤ - المشقة «الطبع لبحري» لرئيس طائفة الشيخ لمفيد (قده)
- ٤٥ - لمعنى «الطبع لبحري» للمحقق الحلبي (قده)
- ٤٦ - المختصر للمحقق الحلبي (قده)
- ٤٧ - الالهية للشهيد الاول العلي (قده)
- ٤٨ - نود المديحة «الطبع لبحري» للمولى محمد أمين الاسترآبادي (قده)
- ٤٩ - الروضة في شرح لمعة للشهيد الثاني زين الدين العاملي (قده)
- ٥٠ - روض الجنان «الطبع لبحري» للشهيد الثاني زين الدين العاملي (قده)
- ٥١ - هدية الابريز في طريق الانعمة الاضهار للشيخ الكركي العاملي (قده)
- ٥٢ - مجمع الفائدة والمرام للمولى الاردبيلي (قده)
- ٥٣ - رياض المسائل للسيد علي الطباطبائي (قده)
- ٥٤ - مجمع البحرين «الطبع لبحري» للمحدث الطريحي (قده)
- ٥٥ - القاموسى للبروزجاني
- ٥٦ - مستدرک الوسائل «الطبع لبحري» للمحدث الشيخ الميرزا محمد

-
- ٥٧ - مجمع ليد لشيخ لطيرسى (قده)
 ٥٨ - فقه القرآن للقطب الرودى (قده)
 ٥٩ - شرائع الاسلام للمحقق الحلى (قده)
 ٦٠ - معين الحواص «مخطوط» للمحقق المير الفقى (قده)
 ٦١ - جامع المقاصد والنظم المحرى للمحقق الكركى (قده)
 ٦٢ - النهاية لشيخ الطائفة ابى جعفر الطوسى (قده)
 ٦٣ - المختلف للعلامة الحلى (قده)

﴿فهرس الاعلام﴾

- * احمد بن مهد الحلبي ٧٢
 - * اسحاق بن يعقوب ٦٩
 - * ابن سنان ٢١
 - * ابوذر القفاري ٢١
 - * ابن بزيح ٧٢
 - * ابن عقيل ٨٩
 - * ابن ادريس ٥٧
 - * اسماعيل بن الفصل ٤٢
 - * اس الحيد ٥١
 - * ابن أبي ليلى ٥١
 - * أبو عديجة ٧١
 - * ابن أبي جمهور الاحمائي ٧٣
 - * أبي النصر ٣٠
 - * ابن بابويه القمي (لصديق) ٣٥ و ٤٥ و ٤٦ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٦
- ٨٢ و ٨٥ و ٨٦

- * أبو بصير ٢٣ و ٢٢
- * الحرجاني ٧٣
- * جميل ٦٠
- * الحميري (صاحب قرب الامناد) ٢٢
- * الحلبي ٢٠ و ٢١ و ٢٠ و ٦٠ و ٦٥
- * الامام ، الحسن بن علي عليه السلام ٨٢
- * الامام ، الحسين بن علي عليه السلام ٨٢
- * الحسن بن زياد ٢٢
- * الامام ، الحسن بن محمد العسكري عليه السلام ٨٢
- * الشيخ ، حسن ابن الشهيد الثاني (صاحب معالم) ٢٧
- * شيخ ، حسين (لعلامة) ٢٢ و ٢٨ و ٢٩ و ٢٤ و ٨٧
- * حرير ٢٥ و ٢٨
- * الحسن بن علي بن النعمان ٢٥ و ٣٦
- * الحسن بن خالد الصيرفي ٢٨
- * الحر العاملي ، الشيخ محمد بن الحسن ٣٨
- * حمرة بن محمد بن العلوي ٢٨
- * الشيخ ، حسين بن منصور ٧٣ و ٧٢ .
- * الشيخ ، حسين بن مصلح الصيرفي الحرابي ٧٣ و ٧٢
- * الحواجه نصير الدين الطوسي ٧٩
- * داود الصيرمي ٩٢
- * داود بن القاسم الجعفري ٧٠

- * الراوندى (صاحب فقه لقرآن) ٥٣
- * زرارعة بن عيسى ٢٣ و ٣٧ و ٢٥ و ٢٨ و ٥٥
- * زين الدين على بن الحارون الحائرى ٧٣
- * زين الدين على بن بهلال الحائرى (المعروف بابن هلال) ٧٣
- * سليمان بن خالد ٧٥
- * سهل ٦٢
- * الشيخ ، سليمان بن عبدالله بن على بن الحسن الماحورى
- البحرانى ٧٥ و ٧٩
- * سعد بن سعد الأشعري ٢١
- * السيد السد (صاحب المدرك) ٢٨ و ٣٢ و ٣٦ و ٢٦ و ٥٣ و
- ٦٠ و ٧٩
- * سماعة ٢١ و ٥٢
- * شريح ٧٥
- * شيخ الطوسى ٢٥ و ٥١ و ٦١ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٦ و ٨٥ و ٨٦
- ٨٧ و ٨٩
- * الشهيد الثانى ٢٧ و ٢٧ و ٣٣ و ٧٢ و ٨٧ .
- * الشهيد لاول ٧٣ و ٨٧ و ٨٩ .
- * الشيبانى ٢٢
- * الامام ، الصادق عليه السلام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٣٣ و ٣٧ و ٤٠ و ٢١
- ٢٢ و ٢٧ و ٥٦ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٥ و ٧٦ و ٨٢ و ٨٨
- * الامام ، صاحب الامر والزمان عليه السلام ٦٨ و ٦٩

* صفوان ۹۰

* المباح بن المبيع ٤٢

* الامام ، علی ابن ابی طالب علیہ السلام ۵۳ و ۷۵ و ۸۲

* العلامة الحلى ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٤١

619 579

* عبدالله بن السيد العلوي البحراني النيهابي ١٨ و ٧٧

✽ عبدالرحمان الحجاج ٩٤

* عبدالعزیز المہتدی ۸۱

• عبدالمطيم الحسيني ٨٢

* عمر بن یزید ۲۶

• علی بن رثابہ ۲۲ و ۳۱

۸۲: الامام ، علی بن الحسین (ع)

٧٠ و ٦٣ و ٦٢ و ٤١ و ٢١

499 909 829 819

۸۳ و ۸۲ علی بن محمد (ع)

عبد بن زارة ٥٤

عبد الحميد ٧٧

• علي بن النعمان ٣٦

۶۵ و ۶۴ و ۶۳ و ۶۵

د عبد الواحد بن محمد بن علوم السبائي ٤٤

د علي بن محمد بن قيسه ۴۶ و ۴۷

- * على بن ابراهيم ٢٨
- * على بن معبد ٢٨
- * على بن جعفر عليه السلام ٥٠ و ٥٣
- * علم الهدى ٥١
- * عبد الملك الاحول ٦٢
- * على بن يربد ٢٣
- * عمرو بن حنظلة ٦٨
- * الشيخ ، عر لدين الحسن بن على (المعروف باسم العشرة) ٧٥
- * الشيخ ، عبد الحميد البلى ٧٣
- * العباس بن هلال ٢١
- * الفصل بن الحسن نظرسى (صاحب مجمع البيان) ٥٣
- * الفيض الكاشانى ٧٩
- * الفصل بن شادان ٣٦ و ٣٧ و ٢٩ و ٥٥
- * الكلبي ، ثقة الاسلام ٧٢ و ٧٥ و ٧٦
- * كميل بن زياد ٧٠
- * محمد رسول الله صلى الله عليه وآله ١٨ و ٢١ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٥٣ و ٥٦
- ٦٢ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٨
- * الامام ، محمد ثاقب ٢١ و ٢٢ و ٣٧ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٥٩
- ٧٢ و ٨٢
- * الامام محمد بن على عليه السلام ٨٢
- * العولى الاردبلى ٧٩

- * محمد بن عثمان العمري ٢١
- * الامام ، موسى الكاظم "ع" ٥٠ و ٦١ و ٨٢
- * محمد بن مروان ٦٠
- * محمد مسلم ٢٢ و ٥٩
- * المفضل ٥٢
- * المحقق الحلبي ٢٨ و ٥١
- * الشيخ ، المعيد ٦٧
- * منصور بن حازم ٣٣ و ٣٥
- * محمد بن عبد الحميد ٣٢
- * الميرزا محمد بن علي الاسترآبادي (صاحب الرجال الثلاثة) ٣٥
- * المجلسي الثاني (العلامة صاحب البحار) ٣٥
- * معاوية بن عمار ٣٧ و ٨٨
- * محمد بن اسماعيل ٣٨
- * محمد بن عمران ٤٦
- * محمد بن حمزة ٤٦ و ٢٨
- * محمد بن سهل ٦٢
- * الحاشي (صاحب الرجال) ٣٤ و ٣٥ و ٤٧
- * يوسف بن أحمد بن ابراهيم (المحدث الحراني مصنف هذا الكتاب) ١٨ و ٥٣ و ٧٩ و ٧٢ و ٨٢
- * يحيى بن أكثم القاضي ٤٦ و ٥٣
- * يحيى الأزرق ٦٣

﴿ فهرس المصنفات ﴾

- ✻ أمل الامل (للمر العاملي) ٧٣
- ✻ اعيان الشيعة (للامين العاملي) ٧٣
- ✻ اعلام القاصد في لى سماح اصول الدين (لمصنف) ٧٨
- ✻ الالعة (لشهاد الاول) ٧٣
- ✻ اكمل الدين واتمام لعمه (للمصنف) ٩٥ و ٩٦
- ✻ الاحتجاج (للمصنف) ٩٩
- ✻ أجوبة المسائل الممهنية (للمصنف) ٢٩
- ✻ الاستنصار ٣٣ و ٣١ و ٢٥ و ٢٩ و ٦٥ و ٨٥ و ٨٧ و ٩٠
- ✻ أمالي المصنف ٩٥
- ✻ بلغة المحدثين (للمصنف سليمان الحرابي) ٣٥
- ✻ بشارة المصطفى لشيعة لمرتضى ٩٥
- ✻ بحار الابوار (للمصنف المجلسي) ٥٢ و ٩٥
- ✻ البرهان في تفسير القرآن (للمصنف السيد هاشم الحرابي) ٥٢
- ✻ التهذيب (للمصنف الطوسي) ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٠
- ٢١ و ٢٥ و ٢٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥

٩٦ و ٩٢ و ٩٠ و ٨٧ و ٨٦ و ٧٦ و ٧٥ و ٦٩

﴿التوحيد﴾ (للصديق) ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٩٥

﴿تذكرة الفقهاء﴾ (للملحة) ٢٧ و ٥٠ و ٦١

﴿تفسير القمي﴾ ٩٥

﴿تفسير العياشي﴾ ٩٥

﴿نوب الأعمال﴾ (للصديق) ٢١

﴿الحصين﴾ (للشيخ أحمد الحلي) ٧٣

﴿حاشية على التهذيب﴾ ٣٥

﴿الحاوي﴾ ٧٣ و ٧٢

﴿الحقائق﴾ (للمصنف) ٨٢ و ٥٣

﴿حاشية على المدارك﴾ (للمصنف) ٣٧

﴿حلاصه الاقوال﴾ (للملحة) ٣٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧

﴿الحصان﴾ (للصديق) ٧٦ و ٩٥

﴿الدرع في التوحيد﴾ ٧٣

﴿دعائم الاسلام﴾ ٩٥

﴿الذكرى﴾ ٨٧

﴿الروضة في شرح اللمعة﴾ ٨٧

﴿روض الحداد﴾ (لشهادة النسي) ٨٧

﴿الرجال الكبير، والمتوسط، والصغير﴾ (للاستريادي) ٣٥

﴿رجال المجاشي﴾ ٣٤ و ٣٥

﴿الرسالة الصلواتية﴾ (للمصنف) ٧٩

- ﴿ السداد (للعامة لحراني) ٢٨ و ٢٩ و ٨٧
- ﴿ شرح الالعية (لشيخ أحمد بن فهد الحلبي) ٧٣
- ﴿ الشهاب الذهب في بيان معنى النصيب (للمصنف) ٨٢
- ﴿ شرح لنداية في الدراة (لشاهد الثاني) ٩٥
- ﴿ شرح آيات الاحكام ٣٥
- ﴿ علل الشرائع (للمصنف) ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٥٣
- ﴿ عيون اخبار الرضا (عليه السلام) ٢٦ و ٩٥
- ﴿ عدة الداعي ٧٣
- ﴿ الغيبة (للعثماني) ٦٩
- ﴿ لقيه (للمصنف) ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٥٣ و ٦٢ و ٦٣
- ٧٥ و ٧٦ و ٨٦ و ٨٨
- ﴿ الفقه الرضوي ٣٣ و ٩٥
- ﴿ فقه القرآن ٥٣
- ﴿ قرب الاسناد ٢٢ و ٥٠ و ٦١ و ٩٥
- ﴿ قواعد لمروم في علم الكلام (لشيخ مبين الحراني) ٧٩
- ﴿ الكافي (للكشي) ٢١ و ٢٣ و ٢٣ و ٢٨ و ٢٠ و ٢٩ و ٥٣ و ٥٧
- ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٨ و ٧٥ و ٧٦ و ٩٢ و ٩٦
- ﴿ الكافي في الفقه (للمصنف) ٩٥
- ﴿ لكشكول (للمصنف) ٧٢
- ﴿ المهذب شرح المختصر (لشيخ أحمد بن فهد الحلبي) ٧٣
- ﴿ مستقى الحمد في الاحاديث الصحاح والحسان (لشيخ حسن)

صاحب المعالم ٢٧

- ✻ معاني الاحبار (للمصدق) ٩٥
- ✻ المعبر (للمحقق الحلّي) ٥١
- ✻ مجمع البيان ٥٣
- ✻ لمختصر ٧٣
- ✻ الموحر ٧٣
- ✻ ماسك الحبح الكبير (للشيخ حسين الصيمري الحراني) ٧٣
- ✻ المستدرك (للمحدث الوري) ٩٥
- ✻ المنتهى (للعلماء) ٢٦ و ١٥
- ✻ المحرر ٧٣
- ✻ المجالس ٢١
- ✻ المقع ٧٥
- ✻ مقدمة كتاب الزمان ٨١
- ✻ المختلف (للعلماء) ٨٩
- ✻ المسائل الشيرازية (للمصنف) ٧١ و ٩٧
- ✻ المدارك (للسيد السد) ٢٨ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٦ و ٥٣ و ٥٦ و ٧٩ و ٨٩
- ✻ ميران الترحيح في فضيلة النسيح (للمصنف) ٥٦
- ✻ مع تقليد الميت (للمشهد الثاني) ٧٤
- ✻ النهاية (للشيخ الطوسي) ٨٦
- ✻ النور للحسن بن علي بن العميد ٣٣ و ٣٦
- ✻ نوازل (للمحدث الكبير لحر العاملي) ٣٨ و ٩٥

﴿فهرس المواضع﴾

٤	تمهيد
٨	تقديم
١١	تحقيق
١٨	مقدمة المصنف (قده)
٢٠	المسألة الاولى فى الاذان والاقامة
٢٥	المسألة الثانية فى التبة
٣٣	المسألة الثالثة فى وجوب السورة
٤٢	المسألة الرابعة فى الجهر والاعفان
٤٢	المسألة الخامسة فى اسحاب الجمعتين فى الخميس
٤٤	المسألة السادسة فى نولى الامور الحسبة
٧٨	المسألة السابعة فى تعريف الايمان
٨٥	المسألة الثامنة فى حكم القاصد للمسافة ..
٩٢	المسألة التاسعة فى اشتراط العدالة فى مستحق الزكاة
٩٣	المسألة العاشرة فى مرتبة الفقاعة
٩٧	الحائمة .

١١٧	(المواضيع)	الفهارس
١٠١		الفهارس ^١ ..
١٠٢		فهرس المصادر
١٠٤		فهرس الاعلام
١١٢		فهرس الكتب

طبع هذا الكتاب في المطبعة العنينة المعمورة

بتاريخ ربيع الآخر سنة ١٤٠٦ هـ

وصلى الله على محمد وآله

الاطهار



(NEC)
BP166
.B347
1985